

## صيغ "الأمر" الصريحة واستخدامها في القرآن الكريم (دراسة نحوية دلالية)

*Direct "Imperative" modes and their usage in the Holy Qur'an  
(A Semantic Grammatical Study)*

\* الدكتور محمد بشير

### Abstract

*As all of know that start of the revelation of Holy Qur'an started with imperative form of the verb as it is ended with like that. This shows that the imperative mood is one of the most magnificent topic of an Arabic language, particularly in the Qur'anic context. According to the opinion of the major scholars, both the commencement and conclusion of the Holy Qur'an were in the imperative mood. Thereupon, the scholars of Arabic language took a keen interest in study of meanings of the imperative mood whether literal or figurative. From the abovementioned point of view the following article attempts to study the meanings of imperative mood, whether they are literal or figurative, and also it endeavors along with its connotations in the light of what is stated in the Holy Qur'an and Sunn'ah as well as in the sources of Arabic language, to lead those who recite the Holy Qur'an to the right way, guide them to the truth and to help them in understanding of the secret meanings of Qur'an.*

### الملخص:

كلنا نعلم أن بداية الفرقان الحميد كانت بصيغة الأمر كما كانت نهايته به كذلك عند أكثر العلماء، وإذا دلت هذه البداية والنهاية فإنما تدل على أهمية الأمر في كتاب الله العزيز المجيد، ومن هنا اعتنى علماء الصرف والنحو والبلاغة والتفسير بدراسة صيغ الأمر ودلالاته بكل جد وعناية. وانطلاقاً من ذلك أراد هذا البحث أن يقوم بدراسة صيغ الأمر الصريحة، وأن يتعرض لدلالاته في ضوء ما ورد في الكتاب والسنة ومصادر اللغة العربية ومراجعتها ندعو الله تعالى أن يكون هذا عوناً لمن يريد فهم دلالات صيغ الأمر.

\* الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد

لا ريب أن أساليب اللغة العربية متعددة ومتنوعة ؛ وكيف لا وهي لغة شعارا للإسلام ولغة كتاب الله العزيز، ولغة خاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم والوسيلة الراقية إلى الوصول إلى أسرارها وفهم دقائقها.

ولا نبالغ إذا قلنا: إنه لولا الإسلام ولولا القرآن، لم يكن هناك عربيّة كما نرى، أو لبقيت العربيّة لغةً فتيّة معزولة عن العالم، تعيش في صحرائها، يزهد فيها العالم، ويرغب عنها إلى غيرها، غير أنّ الإسلام نقلها إلى بُؤرة الاهتمام العالميّ، وجعل لها الصدارة.

وتفرّغ للعناية بما وخدمتها فئاتٌ من مختلف الأعراق، وصار في اعتقاد كلّ مسلم أنّ العربيّة - لأنها حملت كتاب الله - أفضل اللغات، وأفصحها، وأكملها، وأتمّها، وأعدبها، وأبينها، وهي الأقدر على التعبير عن معاني القرآن.

فقد صير هذا القرآن العربيّة لغة مرغوباً فيها، لا لنفوذها السياسيّ، ولا لسبقها الحضاريّ، وإنما لمكانتها الدينيّة؛ إذ تسامى المسلمون إلى درس العربيّة، والعناية بها، من أجل تحقيق العبادة، ومن أجل تلاوة القرآن، ومن أجل فهم النصوص الشرعية.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الله لَمَّا أنزل كتابه باللسان العربيّ، وجعل رسوله مبلغاً عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربيّ، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به؛ لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلاّ بضبط اللسان، وصارت معرفته من الدين، وصار اعتبار التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين.»<sup>١</sup>

القرآن قد استعمل أسلوب الأمر بصيغ و بألفاظ مختلفة، فمثلاً: تارة يأتي بالأمر في صيغة صريحة وحقيقية للأمر نحو قوله تعالى: فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ<sup>٢</sup>، وقوله تعالى: لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ<sup>٣</sup>، وتارة يعدل عن أسلوب الإنشاء إلى أسلوب الخبر في مثل قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ<sup>٤</sup>، وأحياناً يكون الأمر بلفظ الاستفهام مثل قول الله تعالى: قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ<sup>٥</sup>، وغيرها من الألفاظ المتنوعة الدالة على الأمر، لذلك أردت أن أبين وأوضح هذه الصيغ والألفاظ؛ لأستفيد بها.

ولاشك أن الأوامر من أهم المباحث القرآنية؛ لأن معظم ابتلاء الإنسان بها، وعليها معظم مدار الإسلام، وكذلك أن أركان الإسلام السامية تندرج تحت هذه الأوامر، ومن أخذ بهذه الأوامر فاز و ظفر في الدنيا والآخرة، ومن تركها فقد ضل سواء السبيل.

ومن المعروف أن بداية الذكر الحكيم كانت بأسلوب الأمر، قوله تعالى: أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ<sup>٦</sup>، وكذلك آخرا منزل به الروح الأمين على قلب خير البشر- عند أكثر العلماء - كان بأسلوب الأمر، قوله تعالى: وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ<sup>٧</sup>.

وهذا إنما يدل على أهمية الأمر في الكلام الرثاني، لتوجيه البشر، وإرشادهم إلى صراط العزيز الحميد.

### التمهيد:

قبل أن أدخل في المقصود، أود أن أهد له بتعريف الأمر لغة واصطلاحاً، والأمر لغة:

### تعريف الأمر عند اللغويين:

«الأمر لغة: واحد الأمور. يقال: أمر فلانٍ مستقيماً، وأمره مستقيماً. وقولهم: لك عليّ أمرٌ مطاعة، معناه لك عليّ أمرٌ أطيعك فيها، وهي المرة الواحدة من الأمر... وأمرته بكذا أمرًا والجمع الأوامر»<sup>٨</sup>.

قال ابن فارس: «الأمر: الواحد من الأمور. وأمرتُ أمرًا، وائتمرتُ، إذا فعلت ما أمرتُ به. وائتمرتُ أيضاً، إذا فعلتُ فعلاً من تلقاء نفسك»<sup>٩</sup>.

وقال ابن منظور: «الأمر... نقيض النهي، يقال: أمره يأمره أمرًا وإماراً فأمر، أي: قَبِلَ أمره... وأمرته بكذا أمرًا، والجمع الأوامر، وفي التنزيل العزيز: خُذْ الْعُقُوفَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ<sup>١٠</sup>، والأمر: الحادثة، والجمع أمور، وفي التنزيل: أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ<sup>١١</sup>».

إذن: لفظ الأمر يطلق في اللغة إطلاقين:

**الأول:** على طلب الفعل كقوله تعالى: خُذْ الْعُقُوفَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ<sup>١٣</sup>، وهذا الأمر يجمع على أوامر.

**والثاني:** يطلق على الفعل، والحال والشأن، كقوله تعالى: وَسَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ<sup>١٤</sup>، وهذا يجمع على أمور.

و أما في القرآن فإن لفظ الأمر يتصرف إلى أربعة عشر وجهاً:

**الأول:** الدين؛ قال الله تعالى: حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ<sup>١٥</sup> يعني: دينه.

**الثاني:** القول؛ قال تعالى: فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى<sup>١٦</sup> يعني قولهم.

الثالث: العذاب؛ قال تعالى: لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ<sup>١٧</sup> يعني لَمَّا وجب العذاب بأهل النار .  
 الرابع: عيسى عليه الصلاة والسلام، قال الله: مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وُلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ<sup>١٨</sup> يعني: عيسى عليه الصلاة والسلام .  
 الخامس: القتل بـ «بدر»، قال تعالى: وَلَكِنَّ لِيُقْضَىٰ لِلَّهِ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا<sup>١٩</sup> يعني قتل كفار «مكة».

السادس: فتح «مكة»؛ قال تعالى: فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ<sup>٢٠</sup> يعني فتح مكة.  
 السابع: قتل قريضة وجلاء «بني النضير»؛ قال الله تعالى: فَأَعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ<sup>٢١</sup>.

الثامن: القيامة؛ قال تعالى: أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ<sup>٢٢</sup>.  
 التاسع: القضاء؛ قال الله تعالى: كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبَّرُ الْأَمْرَ يُفْصَلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ يَلْقَاءُ رَبَّكُمْ تَوْفِئُونَ<sup>٢٣</sup> يعني القضاء .

العاشر: الوحي: قال الله تعالى: يُدَبَّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يُعْرَجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ<sup>٢٤</sup> يعني الوحي .  
 الحادي عشر: أمر الخلق؛ قال الله: أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ<sup>٢٥</sup>.

الثاني عشر: النصر؛ قال الله يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ<sup>٢٦</sup> يعنون: النصر، قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ<sup>٢٧</sup> يعني النصر.

الثالث عشر: الذنب؛ قال الله تعالى: فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا<sup>٢٨</sup> يعني جزاء ذنبها.

الرابع عشر: الشأن والفعل؛ قال الله تعالى: إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَتْهُ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ<sup>٢٩</sup> لعله: وشأنه<sup>٣٠</sup>.

### حدُّ الأمر عند النحويين

لم يتحدث سيبويه عن الأمر من حيث معانيه اللغوية، بل تحدث عنه من حيث بنائه، أو إعرابه<sup>٣١</sup>.

وقد أفرد باباً خاصاً بالأمر والنهي، أسماه «هذا باب الأمر والنهي»<sup>٣٢</sup>، تناول فيه القضايا المتعلقة بأسلوب الأمر والنهي، والصيغ المختلفة، كصيغة: "افْعَلْ" و "لِيَفْعَلْ"، واستعمال الخبر بمعنى الأمر. معتمداً في ذلك على شواهد من القرآن الكريم، وكلام العرب الفصيح. وكذلك المبرد أيضاً لم يضع تعريفاً للأمر، وإنما بحثه من جوانب أخرى، وذلك كالحديث عن التفريق بينه وبين الطلب، ومجيء الخبر بمعنى الأمر<sup>٣٣</sup>.

ونرى ابن السراج قد تحدّث عن الأمر، وهو في معرض كلامه على الدعاء، حيث قال: «اعلم أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر، وإنما استعظم أن يقال أمرٌ، والأمر لمن دونك، والدعاء لمن فوقك، وإذا قلت: اللهم اغفر لي فهو كلفظك إذا أمرت»<sup>٣٤</sup> لكنه لم يحده حداً كاملاً، وكذلك ابن جني فقد تحدّث عن فعل الأمر ضمن حديثه عن الأفعال فلم يحده بل تكلم على زمنه<sup>٣٥</sup>.

وكذلك الزمخشري فهو أيضاً سار على نهج السابقين عليه في عدم حد الأمر<sup>٣٦</sup> وإنما تحدّث عن فعل الأمر خلال حديثه عن أقسام الفعل<sup>٣٧</sup>.

وأما ابن يعيش فعرف الأمر بقوله: «اعلم أن الأمر معناه طلبُ الفعل بصيغة مخصوصة..»

٣٨

ويقول ابن الحاجب: «صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة»

٣٩

ويوضح الرضي كلام ابن الحاجب مبيناً وجه الصواب ضمن ما يراه فيقول: «لو قال: صيغة يصح أن يطلب بها الفعل، لكان أصرح في عمومته لكل ما يسميه النحاة أمراً، وذلك إنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب»<sup>٤٠</sup>.

وابن مالك أيضاً لم يحّد الأمر بل تكلم على زمنه مباشرة حيث قال: «والأمر مستقبل أبداً، لما كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل كقوله تعالى: فَمُتَّأَنِّدِرْ<sup>٤١</sup>،<sup>٤٢</sup>.

يبدو وجهياً من هذا كله أن النحاة الأوائل لم يضعوا حداً صريحاً للأمر، وإنما كان حديثهم يتجه دائماً إلى صيغة مخصوصة من صيغ الأمر وهي (فعل الأمر)، والله أعلم.

ويتضح ذلك من خلال تعريف ابن هشام له إذ يقول: «وعلامه الأمر مجموع شيئين لابدّ منهما، أحدهما: أن يدل على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى: فَكُلِّي وَأَشْرِي

٤٣

وأما المحدثون من النحويين، فقد أعطوا للأمر حداً صريحاً، أو مشتقاً على جميع صيغ الأمر (الصريحة وغير الصريحة)، حيث قالوا: «الأمر ما يُطلبُ به حدوثُ شيءٍ في الاستقبال، نحو: "إِسْمَعْ"، و"هَاتِ"، و"تَعَالِ"»<sup>٤٤</sup>.

قد تحدثت - آنفاً - أن النحاة الأوائل لم يحدوا الأمر حداً صريحاً، لأن موضوع دراستهم يتصل بفعل الأمر وحده فتحدثوا عن بنائه وإعرابه وزمنه ودلالته، إلا أن البلاغيين القدامى أعطوا للأمر تعريفاً صريحاً، فنرى الزمخشري في كتابه الكشاف يعترض على نفسه حول مفهوم الأمر ثم يعرفه، - وذلك في صدد الحديث عن تحليل الآية الكريمة وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ<sup>٤٥</sup>، حيث يقول: «فإن قلت: ما الأمر؟ قلت: هو طلب الفعل ممن هو دونك وبجته عليه»<sup>٤٦</sup>.

وهذا الحد أخذ به جميع علماء البلاغة العربية الذين جاءوا بعده إلى يومنا هذا، على اختلاف كل منهم في الأسلوب أو التعبير عن هذا المعنى للأمر.

وحده السكاكي بقوله: «والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني استعمال نحو: "لِيَنْزِلْ"، و"انزِلْ"، و"نزل"، و"صَه" على سبيل الاستعلاء»<sup>٤٧</sup>.

ويوضح الأمر أكثر من وجهة نظره البلاغية أن هذه الصيغ (صيغ الأمر) موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء حقيقة لتبادر الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنى أي: إلى جانب الأمر، وتوقف ما سواه من الدعاء والالتماس والندب... على اعتبار القرائن<sup>٤٨</sup>.

وأما القزويني: فنراه يلخص ما قاله السكاكي، ولم يخرج عن حده للأمر، حيث يقول: «... والأظهر أن صيغته من المقتزنة باللام نحو: ليحضر زيد، وغيرها نحو: أكرم عمراً، ورويداً بكرأ، موضوعة لطلب الفعل استعلاءً، لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة»<sup>٤٩</sup>.

أما الإمام العلوي اليميني فقد عرفه بقوله: «وهو صيغة تستدعي الفعل، أو قولٌ ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء، فقولنا صيغة نستدعي، أو قولٌ ينبئ، ولم نقل "افْعَلْ، وُلْتَفْعَلْ" كما يقوله المتكلمون والأصوليون لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء الفعل في نحو الفأرسية، والتركية، والرومية، فإنها كلها دالة على الاستدعاء من غير صيغة افعل، ولتفعل، ونحو قولنا: نَزَالَ، وصَه، فإنما دالان على الاستدعاء من غير صيغة "افعل"»<sup>٥٠</sup>.

هذا عن السلف وأما عن الخلف فإنهم أعطوا نفس التعريفات لم يزيدوا عليها ولم ينقصوا عنها، وكتبهم إما تلخيصاً لكتب السابقين وإما شرح أو جمع لها<sup>٥١</sup>.  
يفهم مما سبق الفرق بين تعريف النحويين للأمر وبين تعريف البلاغيين له، أن النحويين يريدون بالأمر مجرد طلب الفعل في المستقبل، ولو لم يكن على جهة الإستعلاء، لأنهم يضعون الأمر في مقابلة الماضي والمضارع.

وأما البلاغيون فإنهم يشترطون علو الأمر، سواء كان عالياً في الواقع أو لا. وبدا لنا مما سبق أن صيغ الأمر تنقسم إلى قسمين الصيغ الصريحة والصيغ غير الصريحة.

### الصيغ الصريحة

المراد بالصيغ الصريحة هي التي وضعت لطلب الفعل من الفاعل المخاطب أو الغائب بصورة مباشرة، وهي أربع وإليك البيان:

#### أ. صيغة فعل الأمر:

هذه الصيغة أكثر صيغ الأمر استخداماً واستعمالاً في اللغة، وفي نصوص القرآن الكريم، والحديث الشريف دون سائر صيغ الأمر؛ وذلك لحققتها، وأصل وضعها للأمر.  
ولهذا أولى النحاة هذه الصيغة عناية خاصة دون سائر صيغ الأمر، فبحثوا عن تصريفها، وعلاماتها، واتصالها بالضمائر، ونوني التوكيد.

#### تصريف صيغة فعل الأمر:

اتفق نحاة البصرة والكوفة على أن الأمر يؤخذ من المضارع المبني للمعلوم بعد حذف حرف المضارعة من أوله مع مراعاة ما يلي:

❖ إن كان ما بعد حذف حرف المضارعة متحركاً، نحو: "تَعْلَمُ"، و"تَعِدُّ"، ترك على حاله، وبني آخره على ما يجزم به مضارعه<sup>٥٢</sup>، نحو: "عَلِمَ"، و"عَدَّ".

❖ فإن كان من "أفعل" نحو: "أَكْرَمَ يُكْرِمُ"، "أَحَبَّ يُحِبُّ"، أعيدت إليه همزة "أفعل"؛ رفعا لتوهم كون الأمر من ثلاثي، وكسّر ما قبل آخره، سواء في ذلك سُكِّنَ ما بعد حرف المضارعة منه ك"يُكْرِمُ" أو تحرك ك"يُحِبُّ" فيقال: "أَكْرِمُ"، "أَحِبُّ"، والهمزة فيهما همزة قطع لا وصل<sup>٥٣</sup>.

وإن كان ما بعد حذف حرف المضارعة ساكناً مثل: "تذهب، تضرب، تمشي، تخرج، تكتب، تغزو، نأذب"، اجتمعت همزة وصل للتوصل إلى النطق بالساكن، وهذه الهمزة تُكسر ك"أذهب،

أضرب، إمشٍ"، إلا في الفعل الثلاثي المضموم العين في المضارع (أي من باب فَعَلَ يَفْعُلُ، وَفَعُلَ يَفْعُلُ) فإنها تُضم اتباعاً لضمّة العين وكرهية الخروج من كسر إلى ضم، وذلك مستثقل<sup>٤</sup>، نحو: "أُخْرِجْ، أَكْتُبْ، أَعِزُّ، أُوذُبْ".

والكوفيون يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعة لعين الفعل إن كان مضموماً ضُمَّت، وإن كان مكسوراً كسرت، ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لثلا يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه، نحو: "إِعْلَمْ"، و"أَعْلَمْ"<sup>٥</sup> إلا أن هناك خمسة أفعال مهموزة<sup>٦</sup> تحذف الهمزة منها في صيغة الأمر قصداً إلى التخفيف، وذلك لكثرة الدوران في الكلام، وهي:

❖ "أَخَذَ" و"أَكَلَ": كان القياس أن يقال في صيغة الأمر منهما؛ "أُخِذْ"، و"أُكَلْ"، ولكن الفصحاء حذفوا الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل تخفيفاً، فصار الفعلان: "أَخِذْ"، "أَكَلْ"، فلما لم يكن أول الفعل ساكناً، لم يعد ضرورة لهمزة الوصل التي جيء بها في الأصل لتتخلص من الابتداء بالساكن، فحذفوها، فأصبح الفعلان في صيغة الأمر "خِذْ"، و"كَلْ".

❖ "أَمَرَ" و"سَأَلَ": تحذف همزتهما من صيغة الأمر، كما تحذف همزة الوصل لعدم الحاجة إليها؛ وذلك إذا وقعا ابتداءً، أي إذا لم يتصلا بواو أو فاء قبلهما، فيقال في "أَمَرَ" "مَرٌ". أما إذا لم يقع هذا الفعل ابتداءً واتصل بواو أو فاء قبله فالأكثر استعمالاً فيه إثبات الهمزة نحو قوله تعالى: وَأَمُرُّ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى<sup>٧</sup>، ويجوز "أومرُ فلاناً"، ولكن ليس بمستعمل.

وأما "سأل يسأل" فالأولى حذف الهمزة منه إذا لم يتصل بواو أو فاء، لأنه كتبت كذلك في المصحف بلا ألف قبلها، كقوله تعالى: سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ<sup>٨</sup> ويجوز: "اسأل فلاناً عن كذا" بالألف قبله، ولكنه قليل. وإن اتصل بواو أو فاء؛ فالأفضل إلحاق الألف في أوله وإثبات الهمزة فيه مثل: "واسأل الله، فاسأل الله"، ويجوز: "وسل الله، فسأل الله"<sup>٩</sup>.

❖ "رَأَى": تحذف الهمزة منه في صيغة الأمر والمضارع لكثرة الاستعمال، وتنقل حركة الهمزة إلى الفاء، فيصبح الفعل في صيغة المضارع هو "يَرَى"، وفي صيغة الأمر أنت "رَا"، إذ كان الأصل في تصريفه أن يقال: "رَأَى"، "يَرَأَى"، "رَأَا". كما يقال: "نَأَى"، "يُنَأَى"، "إِنَأَى"<sup>١٠</sup>.

#### إسناد فعل الأمر إلى الضمائر:

يتصرف فعل الأمر مسنداً إلى ضمائر الرفع وله ستة أوجه للمخاطب فقط، منها ثلاثة للمذكر هي: "افعل، افعلوا، افعلوا"، وثلاثة للمؤنث هي: "افعلي، افعلنا، افعلن"، ولا يكون

فاعلها إلا مضمراً، وحينما يقال: "فاعل صيغة فعل الأمر" فإنه يتحوّز في التعبير، لأن المخاطب لا يقع منه الفعل، ولكن يطلب منه القيام بهذا الفعل.

وفاعلها إما أن يكون ضميراً مستتراً، وذلك إذا كان مفرداً مذكراً، مثل "اكتب" و"اقرأ"، أو ضميراً ظاهراً، وذلك إذا كان مفرداً مؤنثاً، أو مثنى، أو جمعاً، مثل: "اكتبي"، و"اكتبا"، و"اكتبوا"، و"اكتبن".

وأما ضمير الخطاب الذي يرد بعد فعل الأمر للمفرد المذكر، فهو للتوكيد كقوله تعالى:

وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ<sup>٦١</sup>.

ملاحظة: أفعال الأمر كثيرة جداً في القرآن الكريم، قد أُحصيت مواضعها فكانت (١٨٤٨) موضع، ولكن جاءت أفعال الأمر في كل هذه المواضع غير مؤكدة بالنون، لا في رواية حفص فحسب، وإنما جاءت كذلك في جميع القراءات المتواترة والمشهورة، وهي ظاهرة لغوية جديدة بالذكر، وحديثة بالدرس والتسجيل<sup>٦٢</sup>.

### فعل الأمر من حيث البناء والإعراب:

كما ذكرت - سابقاً - أن النحويين البصريين والكوفيين اتفقوا على أن فعل الأمر يؤخذ من المضارع، إلا أن البصريين يقولون: إنه بعد اشتقاقه يصبح صيغة قائمة بذاتها. أما الكوفيون فيرون أن فعل الأمر لا أصل له بين تقسيمات الأفعال، لأنه مقتطع من المضارع و ليس صيغة مستقلة بذاتها.

بناءً على ذلك اختلفوا فيه من حيث البناء والإعراب؛ فذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبنيٌّ على السكون، لأن صيغة "افْعَلْ" قائمة بذاتها، ومرتبلة لا مقتطعة من المضارع<sup>٦٣</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بـ"لام" محذوفة وهي لام الأمر، لأن أصله مقتطع من الفعل المضارع "افْعَلْ" أصلها "لِتَفْعَلْ". مجزوم بلام مقدرة<sup>٦٤</sup>.

وأما البصريون فيرون أن صيغة فعل الأمر أصل بذاتها وهي صيغة مرتبلة وليست مقتطعة من "لتفعل" كما أنها مبنية دائماً، فاحتجوا بأن قالوا: إنّ فعل الأمر مبنيٌّ على السكون لأن الأصل في الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآجر، وإنما أعرب الفعل المضارع لمشايمته الأسماء، ولا مشاهمة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقياً على أصله في البناء.

ومنهم من تمسك بأن قال: فعل الأمر مبني لأنه ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال كـ"نزال، وتراك، وحذار... وغيرها" مبني؛ لأنه ناب عن فعل الأمر "انزل، واترك، واحذر" فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًا لما بنى ما ناب منابته<sup>٦٥</sup>.

ولكن ابن هشام يخالف البصريين في أصل فعل الأمر، حيث يرى أنه معرب مجزوم إذ يقول: "وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم، واقعد، وأن الأصل: لتَقُمْ، ولتَقْعُد، فحذفت اللام للتخفيف وتبعنا حرف المضارعة. ويقولهم أقول؛ لأن الأمر معني حقه أن يُؤدَّى بالحرف، ولأنه أخو التهي ولم يُدَلَّ عليه إلا بالحرف... ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله<sup>٦٦</sup>: [الخفيف]

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ كَي لَتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ»<sup>٦٧</sup>

والذي يرجح قول البصريين بأصالة بناء فعل الأمر هو بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث ونون التوكيد اتصالاً مباشراً، وذلك لأنهما من خصائص الأفعال، وهما لا يتصلان بالأسماء، فلما اتصل بالمضارع عاد هذا الفعل إلى أصله فبني، ولو لم يكن الأصل في الفعل البناء، لما بنى الفعل المضارع عند اتصاله بهذه العلامات الخاصة بالأفعال<sup>٦٨</sup>.

### صيغة فعل الأمر واستخدامها في القرآن

هذه الصيغة - كما سبق - أكثر صيغ الأمر استخداماً في اللغة عامة، وفي نصوص القرآن الكريم خاصة، وذلك لخفتها، وأصل وضعها للأمر، فقد أُحصيت مواضعها في القرآن الكريم فكانت تبلغ (١٨٤٨) موضعاً، سواء في ذلك فعل صحيح أو معتل، ومن الثلاثي أو غيره<sup>٦٩</sup>.  
ولصيغة فعل الأمر ستة أوجه، وهي للمخاطب، ثلاثة للمذكر، وثلاثة للمؤنث، وقد جاءت كلها في القرآن الكريم، وإليك بيان ذلك:

#### فعل الأمر للواحد المذكر:

قوله تعالى: **وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ**<sup>٧٠</sup>.

أي: اعبد ربك - يا محمد - حتى يأتيك الموت، سُمي الموت يقيناً لأنه أمر متيقن من نزوله لا مفر منه، هذا وإن كان الخطاب أو الأمر لنبيينا محمد صلى الله عليه وسلم، فقد دخل فيه جميع المسلمين لأن الحكم عام، والله أعلم<sup>٧١</sup>.

فالفعل "اعْبُدْ" فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره "أنت"، وهو فعل صحيح ثلاثي سالم، من باب "فَعَلَ يَفْعُلُ"، وأصلُ أَعْبُدُ "تَعْبُدُ" حذفت حرف المضارعة من أوله، واجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق بالساكن، فصار الفعل "أَعْبُدْ".

وقوله تعالى: **وَخَفِضْهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا**<sup>٧٢</sup>.

أي: أُنْ جانبيك، وتواضع لهما بفعلك، وكن لهما ذليلاً رحمةً بهما<sup>٧٣</sup>، والمقصود من هذا الأمر المبالغة في التواضع للوالدين. وذكر ابن الخطيب أن في تقرير هذه الآية وجهين:

١- أن الطائر، إذا أراد ضمَّ فرخه إليه للتربية خفض له جناحه، فلهذا صار خفض الجناح كناية عن حسن التربية، فكأنه قال للولد: اكفل والديك؛ بأن تضمَّهما إلى نفسك، كما فعلاً ذلك بك حال صغرك.

٢- أن الطائر، إذا أراد الطيران والارتفاع، نَشَرَ جناحيه، ورفعهما؛ ليرتفع، وإذا أراد ترك الطيران والارتفاع، خفض جناحيه، فجعل خفض الجناح كناية عن فعل التواضع واللين<sup>٧٤</sup>.

وقال الزمخشري: «فإن قلت: ما معنى الذلِّ؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون المعنى: وخفض لهما جناحك، كما قال: **وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ**<sup>٧٥</sup>، فأضافه إلى الذلِّ [أو الذلِّ]، كما أضيف حاتم إلى الجود على معنى: وخفض لهما جناحك الذليل الذلول.

والثاني: أن تجعل لذه أو لذه جناحاً خفيضاً؛ كما جعل لبيد للشمال يداً، وللقرّة زماماً<sup>٧٦</sup>، مبالغة في التذلل والتواضع لهما»<sup>٧٧</sup>.

أو هذا من الاستعارات البليغة، بمعنى أنه شبه الذل بطائر له جناح، وحذف الطائر ورمز له بشيء من لوازمه وهو الجناح على سبيل الاستعارة المكنية<sup>٧٨</sup>.

أو بمعنى أنه عبّر عن اللين بالذلِّ، ثم استعار له جناحاً، ثم رشح هذه الاستعارة بأن أمره بـ **يُخَفِّضُ الجناح**<sup>٧٩</sup>.

والفعل "اخْفِضْ" فعل أمر للواحد المذكور، مبني على السكون، وهو فعل صحيح ثلاثي سالم من باب "فَعَلَ يَفْعِلُ" مثل "ضَرَبَ يَضْرِبُ".

فعل الأمر المسند إلى ألف الاثنين:

قال تعالى: **ادْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى**<sup>٨٠</sup>.

أي: إذهبوا - موسى وهارون - إلى فرعون، إِنَّه تَجَبَّرَ وَتَكَبَّرَ وبلغ النهاية في العتو والطغيان وتمرد في ضلاله وغيته<sup>٨١</sup>.

فقاله: "إذهبوا" فعل أمر مسند إلى ضمير الاثنين، مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وهو فعل صحيح سالم.

وقال تعالى: فُقُولًا لَهُ فُقُولًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى<sup>٨٢</sup>.

أي: فأبلغوا - يا موسى وهارون - فرعون رسالتي، وعظاه بأسلوب وكلام لين سهل رقيق، ليكون أوقع في نفسه وأبلغ وأجمع، لعله يتذكر فيرجع عن غيته و عما هو فيه من الضلال والهلكة، أو يخاف عقابه فيتردد عن طغيانه<sup>٨٣</sup>.

والفعل "قولا" فعل أمر من الثلاثي الأجوف المسند إلى ضمير ساكن، ألف الاثنين، مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة .

وقال تعالى: وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا<sup>٨٤</sup>.

أمر الله آدم وحواء أن يأكلا من الجنة ما شاء أكلاً واسعاً هنيئاً، طيباً لا عناء فيه ولا تعب، إلا شجرة معينة من أشجارها<sup>٨٥</sup>.

في هذه الآية أتى فعل أمر "كلا" المسند إلى ألف الاثنين<sup>٨٦</sup>.

فعل الأمر لجماعة المذكر:

قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ

٨٧

يخاطب الله المؤمنين الذين صدقوا الله ورسوله آمراً: اركعوا الله في صلاتكم واسجدوا له فيها، أي صلوا لربكم خاشعين، وأفردوه بالعبادة ولا تعبدوا غيره، وافعلوا الخير الذي أمركم به الله، لتفلحوا بذلك وتفوزوا وتظفروا فتدركوا به طلباتكم وأدعيتكم<sup>٨٨</sup>.

في هذه الآية الكريمة استخدم أربع صيغ لفعل الأمر، وجميعها لجماعة المذكر، وهي "اركعوا" و"اسجدوا" و"اعبدوا" و"افعلوا" وكلها أفعال ثلاثية صحيحة سالمة، ومبنية على حذف النون؛ لان مضارع كل منها من الأفعال الخمسة.

وقال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ<sup>٨٩</sup>.

أي: يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله، احفظوا أنفسكم وصونوا أزواجكم وأولادكم من نار حامية مستعرة، التي حطبها جثث بني آدم، وحجارة الكبريت، أو الأصنام التي تعبد<sup>٩٠</sup>.

"قُوا" أمر من لفيف مفروق<sup>٩١</sup>، مما حُذِفَ منه فاؤه ولاؤه، أي من "وقي يقي وقاية"، أما حذف فائه، فبالحتمل على المضارع، لوقوع الواو بين فتحة وكسرة "يُوقِي"، وأما حذف لامه فباللتقاء الساكنين لأن أصله "قِيُوا" ياء العلة وواو الجماعة، وحُذِفَ حرف العلة لأنه حرف هجائي، فصار الفعل "قُوا" فقلبت الكسرة قبل الواو ضمة، لتناسب الواو، فصار الفعل "قُوا"<sup>٩٢</sup>، وهذا الفعل مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو فاعله.

قال الله تعالى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ<sup>٩٣</sup>.

أمر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة المسلمين أن يحافظوا ويواظبوا ويداوموا على أداء الصلوات. في أوقاتها وخاصة الصلاة الوسطى - واختلف العلماء في الوسطى على مذاهب شتى، ينظر تفاصيلها في كتب التفسير من أراد ذلك -، وجاء هذا الأمر للمواظبة على صيغة "فاعل" صيغة فعل صحيح ثلاثي ومزيدة بالحرف، ولها معانٍ<sup>٩٤</sup>، وأما هنا ففي "فاعل" قولان: أحدهما: أنه بمعنى "فَعِل"، كطَارَقْتُ النَّعْلَ، وعَاقَبْتُ اللَّصَّ، وَلَمَّا ضَمَّنَ المحافظة معنى المواظبة، عداها بـ"عَلَى".

الثاني: أنه على بابه من كونه بين اثنين: ف قيل: بين العبد وربّه، كأنه قيل: احفظ هذه الصلاة يحفظك الله، وقيل: بين العبد والصلاة، أي احفظها تحفظك من المعاصي، والبلايا، والمحن...<sup>٩٥</sup>.

وقال أبو البقاء: «ويكون وجوب تكرير الحفظ جارياً مجرى الفاعلين؛ إذ كان الوجوب حائثاً على الفعل، فكأنه شريك الفاعل الحافظ، كما قالوا في قوله: وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً<sup>٩٦</sup>، فالوعد كان من الله، والقبول من موسى، وجعل القبول كالوعد، وفي "حافظوا" معنى لا يوجد في احفظوا، وهو تكرير الحفظ»<sup>٩٧</sup>.

هذه الصيغ الثلاثة لفعل الأمر كانت للمذكر، وأما الصيغ المسندة إلى ضمائر المؤنث فهي أيضاً ثلاث، مفرد المؤنث، تثنية المؤنث، وجماعة المؤنث.

فعل الأمر للمفرد المؤنث: قوله تعالى: يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ<sup>٩٨</sup>، ويقول تعالى مخبراً عن الملائكة أنهم أمروا مريم بكثرة العبادة والركوع والسجود، أي قالوا لها: أطيلي الركود وأخلصي الطاعة لربك وحده والزمي عبادته شكراً على اصطفائه إياك على نساء العلمين<sup>٩٩</sup>.

استعمل في هذه الآية الكريمة ثلاثة أوامر بصيغة فعل الأمر "أفنتي" و"اسجدي" و"اركعي" وجميع هذه الأفعال أفعال ثلاثية صحيحة المسندة إلى ياء المخاطبة، وهي مبنية بحذف النون لأن مضارعها من الأفعال الخمسة.

**قال تعالى:** وَهَرَّيْ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا حَمِيمًا<sup>١٠٠</sup>.

لَمَّا أَلْجَأَ مَرْيَمَ وَجْعَ الْوِلَادَةِ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ، لَتَسْتَدَّ إِلَيْهَا، وَتَمَسَّكَ بِهَا عِنْدَ الْوَجْعِ نَادَاهَا الْمُنَادِي -الملك أو عيسى- أَنْ لَا تَحْزَنِي لِهَذَا الْأَمْرِ قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ جَدُولًا صَغِيرًا يَجْرِي أَمَامَكَ، وَأَمَرَهَا أَيْضًا قَائِلًا لَهَا: حَرَكِي جِذْعَ النَّخْلَةِ الْيَابِسَةَ لِتَسَاقِطَ عَلَيْكَ الرُّطْبُ الشَّهِي الطَّرِي<sup>١٠١</sup>.

"هرّي" فعل أمر للمفرد المؤنث، المسند إلى ياء المخاطبة، وهو فعل ثلاثي صحيح مضعف، مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة.

**فعل الأمر لتثنية المؤنث:**

قوله تعالى: وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ<sup>١٠٢</sup>.

أي: يأمر الله يوم القيامة امرأة نوح، وامرأة لوط-المرأتين اللتين خانتا زوجيهما، نوح ولوط- ادخلا نار جهنم مع سائر الداخلين، من الكفرة المجرمين<sup>١٠٣</sup>.

و"ادخلا" فعل أمر لتثنية المؤنث، وهو فعل ثلاثي صحيح، مبني بحذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة.

**قال تعالى:** ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ<sup>١٠٤</sup> يقول جل شأنه: «للسماء والأرض: ائتجيا لأمرى، أو افعلتا ما أمركما به وحيثا به، طائعتين أو مكرهتين -وهما مصدران في موضع الحال- قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ أَي: أتينا أمرك طائعين منقادين».

وقال بعض المفسرين: «قال الله للسماء والأرض أخرجتا ما فيكما من المنافع ومصالح العباد، أما أنت يا سماء فأطلعي ما خلقت فيك من الشمس والقمر والنجوم، وأما أنت يا أرض فأخرجي أشجارك وثمارك ونباتك، وشققي أثمارك»...<sup>١٠٥</sup>.

في هذه الآية الكريمة "إتيا" أمر لتثنية المؤنث؛ لأن السماء والأرض لفظان مؤنثان سمعيان، و"إتيا" فعل ثلاثي مهموز الأول معتل ناقص مبني بحذف النون.

### فعل الأمر لجماعة المؤنث:

قال تعالى: وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ<sup>١٠٦</sup>.

أي: الزمّن بيوتكنّ ولا تخرجن لغير حاجة، ولا تُبرّجن زينتكن ومحاسنكنّ للأجانب مثل ما كان نساء الجاهلية يفعلن، حيث كانت تخرج المرأة إلى الأسواق مظهرة لمحاسنها، كاشفة ما لا يليق كشفه من بدنها، وحافظن على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، وأطعن الله ورسوله في جميع الأوامر والنواهي لتتلن درجة أو مرتبة المتقيات، هذا وإن كان الخطاب لنساء النبي فقد دخلت غيرهن فيه من نساء المسلمين بالمعنى<sup>١٠٧</sup>.

استُعملت أربعة ألفاظ لفعل الأمر في الآية المذكورة وكلها لجماعة المؤنث وهي: "قرن" و"أقمن" و"آتين" و"أطعن".

قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا<sup>١٠٨</sup>.

هذا أمر من الله تبارك وتعالى لرسوله بأن يقول لزوجاته: إن كنتن تردن الحياة الدنيا وسعادتها ونضارتها ورفاهيتها والتنعم فيها فأقبلن إليّ أدفع لكمّ المتعة التي أوجبها الله على الرجال للنساء، وذلك عند فراقهم إياهن بالطلاق، وأطلقكن طلاقاً من غير ضرار على مقتضى السنة<sup>١٠٩</sup>.

في هذه الآية الكريمة استخدم فعلاّن من أفعال الأمر، الأول "قل" وهو أمر من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم.

والفعل الثاني هو أمر من الرسول لزوجاته رضي الله عنهن، وهو "تعالين" وهذا الفعل فعل أمر لجماعة نساء من "تعالى يتعالى" - كترامى يترامى - وهو فعل ثلاثي ناقص مزيد بحرفين، وقد عدّه جماعة من النحويين في أسماء الأفعال<sup>١١٠</sup>.

### ب. صيغة الفعل المضارع المقترن بلام الأمر:

هذه هي الصيغة الثانية للأمر ويُطلب بها حصول الفعل من الفاعل الغائب، وهي صيغة مستقلة بذاتها، وهي أمر للغائب بمنزلة فعل الأمر للمخاطب، وقد تناول سيويوه هذه الصيغة في كتابه إذ يقول: «ومنه: زيداً ليضربه عمرو، وبشراً ليقتل أباه بكر، لأنه أمر للغائب بمنزلة "افعل" للمخاطب»<sup>١١١</sup>.

كما تحدث عن لام الأمر في "باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها" حيث قال: "واعلم أن هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلةتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمينك، وليجزك الله خيراً" <sup>١١٢</sup>.

وهذه اللام تجزم الفعل المضارع وهي خاصة بالأفعال دون الأسماء، فهذا تعمل عملاً يكون خاصاً بالأفعال، وهو الجزم <sup>١١٣</sup>.

ولا طريق للأمر في الفعل المبني للمجهول إلا باللام، سواءً أكان للمتكلم أم للمخاطب أم للغائب نحو: "لأعنَّ بحاجتك"، "لتعنَّ بأمر دينك"، "ليعنَّ زيدٌ بالأمر" <sup>١١٤</sup>.

وهذه اللام تدخل على الفعل المضارع المسند للغائب غالباً، ظاهراً كان أم مضمراً، فتكون بمنزلة فعل الأمر للمخاطب. وقد جاءت الشواهد من كلام العرب الفصيحة مستفيضة على دخول اللام على الفعل المسند للغائب.

منها قول الرسول: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صَبِيَّهٖ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» <sup>١١٥</sup>.

ومما ورد في خطبة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه قوله: «... أَلزَمُوا الْجَمَاعَةَ وَلْيَكُنْ الْإِبْرَامُ بَعْدَ التَّشَاوُرِ...» <sup>١١٦</sup>. وقول زياد الأعجم: [الطويل]

ولو لم يكن في كفه غير نفسه  
لجأَ بها فليتيق الله سائله <sup>١١٧</sup>

كما أن هذه اللام قد تدخل على الفعل المضارع المسند إلى المتكلم وذلك كقول النبي عليه السلام: «... قَوْمُوا فَلَنْصَلَّ بِكُمْ...» <sup>١١٨</sup>، وكقول القائل: قُمْ ولاقم معك، إلا أن دخولها على فعل المتكلم قليل، وأقلُّ منه دخولها على فعل المخاطب، نحو: "لتقم"، "لتأخذنا"، "لتفرحوا"، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر نحو: "قم"، و"خذنا"، و"افرحوا"؛ لأن الأصل في المخاطب أن يؤمر بفعل الأمر لا باللام؛ ولأنَّ أمر المخاطب أكثر، فاختصار الصيغة فيه أولى، والله أعلم.

أما حركة هذه اللام: فهي الكسر إذا كانت في ابتداء الكلام نحو قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ <sup>١١٩</sup>.

فإن دخل عليها "الفاء، أو الواو، أو همزة" جاز إقرارها على الكسر، وجاز تسكينها، إلا أن الأفضح والأكثر أن تسكن مع "الفاء والواو" وتكسر مع "همزة" <sup>١٢٠</sup>.

أي، إسكان اللام بعد "الفاء والواو" أكثر من تحريكها، وإسكانها بعد "ثم" قليل، ومثال التسكين بعد "الفاء" قوله تعالى: وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ<sup>١٢١</sup>. وبعد "الواو" قوله تعالى: وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ<sup>١٢٢</sup>، وبعد "ثم" قوله تعالى: ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ<sup>١٢٣</sup>، وقد سكنت اللام هنا بعد "ثم" إلا أن المبرد يرى أن إسكان لام الأمر بعد "ثم" لحن<sup>١٢٤</sup>، مع أن من القراء السبعة أربعة قرؤوا بتسكين اللام، والباقي بتحريكها بالكسرة<sup>١٢٥</sup>.

وكذلك ابن يعيش يضعف قراءة تسكين اللام بعد "ثم" حيث يقول: «فأما قراءة الكسائي: ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ<sup>١٢٦</sup>.... فضعيفة عند أصحابنا، لأنَّ "ثم" حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، فلو أسكنت ما بعده من اللام، لكنت إذا وقفت عليه تبتدئ بساكن، وذلك لا يجوز»<sup>١٢٧</sup>.

وفي القرآن الكريم جاءت لام الأمر من غير عاطف في ثلاثة مواضع، وسبقها الفاء في (٥٥) موضعا، وسبقها الواو في (٢٠) موضعا، وسبقها "ثم" في موضعين<sup>١٢٨</sup>.

وبنو سُلَيْمٍ<sup>١٢٩</sup> يفتحون اللام في كل حال - في ابتداء الكلام وفي الوصل - طلبا للخفة نحو: "لَيْقُمْ زَيْدًا"، و"لَتَكْرِمُ زَيْدًا"<sup>١٣٠</sup>، وذلك شريطة أن يفتح تاليها أو يُضم<sup>١٣١</sup>.

وأما المضارع المقترن بلام الأمر من حيث اتصاله بنوني التوكيد فإنهما يدخلان عليه بلا شرط لما فيه معنى الطلب والاستقبال نحو: "لِيَنْصُرَنَّ عَلِيٌّ كُلَّ ضَعِيفٍ".

وأما التغييرات التي تطرأ على آخر فعل المضارع بعد اتصاله بنوني التوكيد فهي نفس التغييرات التي تأتي على آخر فعل الأمر المؤكد بنوني التوكيد<sup>١٣٢</sup>.

ولكن مع كل هذا جاء المضارع المحزوم بلام الأمر متعينا غير محتمل في ثمانين موضعاً في القرآن الكريم، ولم يؤكد بالنون ولا في موضع واحد في جميع القراءات<sup>١٣٣</sup>.

هذا عند النحاة عن دراسة صيغة المضارع المتصل بلام الأمر.

وأما عند البلاغيين: فقد تحدّثوا عنها حديثاً موجزاً، ومن تحدث عنها السكاكي حيث قال: «للأمر حرف واحد وهو اللام الجازم في قولك: ليفعل...»<sup>١٣٤</sup>، ثم قال في معرض حديثه عن إضمار اللام مع المضارع المحزوم في جواب الطلب: "ومنهم من يضم لام الأمر مع: يقيموا، قال تعالى: قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بِنِعْمِ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ"<sup>١٣٥</sup>،<sup>١٣٦</sup>، ولم يصف القزويني والعلوي شيئاً يذكر على ما قاله السكاكي

### صيغة الأمر المقترنة بلام الأمر واستخدامها في القرآن:

وهي الصيغة الثانية الصريحة للأمر التي استعملها القرآن، وهي صيغة للغائب كما كان فعل الأمر للمخاطب، وهذه اللام التي تعطي معنى الأمر وتجزم المضارع، تدخل على فعل الغائب كثيراً، وقد تدخل على فعل المتكلم، غير أن دخولها عليه قليل، وأقل منه دخولها على فعل المخاطب.

وأما في القرآن الكريم فقد جاءت هذه الصيغة متعينة غير محتملة في ثمانين موضعاً، ومنه في آية واحدة دخلت لام الأمر على المضارع المتكلم في قراءة جمهور القراء، وفي قراءة شاذة في آية أخرى، وهكذا المخاطب فقد ورد المضارع المبدوء بباء الخطاب مع لام الأمر في آية واحدة على قراءة عثمان بن عفان وأبي وأنس وغيرهم رضي الله عنهم مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي قراءة شاذة في آية أخرى، والباقي في جميع مواضعها جاء الفعل الغائب المجزوم بلام الأمر .

وهذه اللام تكون مكسورة إذا وقعت في أول الكلام، أي إذا لم يتقدمها عاطف، الواو أو الفاء أو ثم، وإذا سبقها عاطف جاز كسرهما على الأصل وجاز تسكينها تخفيفاً.

وأما في القرآن الكريم من ثمانين موضعاً، جاءت لام الأمر من غير عاطف في ثلاثة مواضع، وسبقها الفاء في خمسة وخمسين موضعاً، وسبقها الواو في عشرين موضعاً، وسبقها "ثم" في موضعين<sup>١٣٨</sup>.

ولفعل المضارع الغائب المقترن بلام الأمر ستة أوجه فقط، منها ثلاثة للمذكر الواحد والمثنى والجمع نحو: "ليفعل، ليفعلا، ليفعلوا"، وثلاثة للمؤنث؛ الواحدة، والمثنى، وجماعة نساء، مثل: "لتفعل، لتفعلا، لتفعلن"، وجميع هذه الأوجه وردت في القرآن الكريم، إلا المثنى للمذكر والمؤنث. وإليك بيان كل ذلك:

قال الله تعالى: مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ<sup>١٣٩</sup>.

أي: من كان يظن أن لن ينصر الله نبيه محمداً في الدنيا بإعلاء كلمته وإظهار دينه، وفي الآخرة بإعلاء درجته، والانتقام ممن كذبه، فليمدد بجبل إلى سقف البيت، ثم ليختنق به حتى يموت، فلينظر هل يُذهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُهُ وحيلته وكيدُه غيظه من محمد؟<sup>١٤٠</sup>

وذكر ابن كثير أن هذا القول قول ابن عباس، وهو أظهر في المعنى وأبلغ في التهكم، لأن المعنى: من كان يظن أن الله ليس بناصر محمداً وكتابه ودينه فليذهب فليقتل نفسه إن كان ذلك غائظه فإن الله ناصره لا محالة<sup>١٤١</sup>.

قال الله تعالى: مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَ كَيْدُهُ مَا يَعْتَظُّ<sup>١٤٢</sup>.

أي: من كان يظن أن لن ينصر الله نبيه محمداً في الدنيا بإعلاء كلمته وإظهار دينه، وفي الآخرة بإعلاء درجته، والانتقام ممن كذبه، فليمدد بجبل إلى سقف البيت، ثم ليحتمق به حتى يموت، فلينظر هل يُذهب صنيعُه وحيلته وكيدُه غيظه من محمد؟<sup>(١٤٣)</sup>، قال الله تعالى: مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَ كَيْدُهُ مَا يَعْتَظُّ<sup>١٤٤</sup>.

أي: من كان يظن أن لن ينصر الله نبيه محمداً في الدنيا بإعلاء كلمته وإظهار دينه، وفي الآخرة بإعلاء درجته، والانتقام ممن كذبه، فليمدد بجبل إلى سقف البيت، ثم ليحتمق به حتى يموت، فلينظر هل يُذهب صنيعُه وحيلته وكيدُه غيظه من محمد؟<sup>١٤٥</sup>.

وذكر ابن كثير أن هذا القول قول ابن عباس، وهو أظهر في المعنى وأبلغ في التهكم، لأن المعنى: من كان يظن أن الله ليس بناصر محمداً وكتابه ودينه فليذهب فليقتل نفسه إن كان ذلك غائظه فإن الله ناصره لا محالة<sup>١٤٦</sup>.

وهذا مثل ما يقال للحاسد إذا لم ترض بهذا فاحتمق ومث غيظاً.

قوله "فليمدد" و"ثم ليقطع" و"فلينظر" ثلاثة أوامر الله سبحانه وتعالى وردت على صيغة فعل المضارع المجزوم بلام الأمر، وكلها مسندة إلى ضمير الغائب الواحد المذكور، ومجزومة على السكون لأنها أفعال صحيحة الأواخر ولم يتصل آخرهن بشيء.

وفي "فليمدد" و"فلينظر" سبقت اللام بالفاء وسكنت، وفي "ثم ليقطع" وقعت اللام بعد "ثم" وقد قرأ أربعة من القراء بتسكين اللام والباقي بتحريكها<sup>١٤٧</sup>، فمن سكتها فقد شبه "ثم" بالواو والفاء؛ لكونهن عواطف، ومن كسرهما فقد عدَّ "ثم" كلمة مستقلة ليست مثل الواو والفاء، وأنها يوقف عليها وتنفرد<sup>١٤٨</sup>.

قال تعالى: فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ<sup>١٤٩</sup>.

في هذه الآية الكريمة حضَّ الله المؤمنين على الجهاد في سبيل الله أمراً لهم: فليقاتل المؤمن النافر في سبيل الله؛ لإعلاء كلمة الله، ونصرة شريعته، الذين يبيعون دينهم بعرض قليل من الدنيا، وما ذلك إلا لكفرهم وعدم إيمانهم<sup>١٥٠</sup>.

وقوله "فليقاتل" صيغة الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون الظاهر، لأنه فعل صحيح الآخر، والجمهور على سكون لام الأمر؛ لأنها وقعت بعد الفاء، وقرئ بكسرهما، وهو الأصل، ويجوز الوجهان<sup>١٥١</sup>.

قال تعالى: وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ<sup>١٥٢</sup>. بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآية كيفية صلاة الخوف وصفتها، أي إذا صليت بهم إماماً يا محمد في الحرب فلتصل فرقة من أصحابك معك، وليحملوا أسلحتهم حذراً من الأعداء، فإذا فرغت الطائفة الأولى من الصلاة، فليكونوا بعد الفراغ من بقية الصلاة ورائكم تجاه العدو يحرسونكم، ولتأت الطائفة التي كانت تجاه العدو، ولم تصل الركعة الأولى، فليصلوا معك الركعة التي بقيت عليك، وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم لقتال العدو بعد الفراغ من الصلاة. وقد وردت كيفية صلاة الخوف على أوجه كثيرة مذكورة في كتب الفقه، وهذا وجه منها<sup>١٥٣</sup>.

وقد استعملت في هذه الآية ستة أفعال مجزومة بلام الأمر، أربعة منها مسندة إلى واو الجماعة للغائب وهي "ولياًخذوا" -مرتين-، و"فليكونوا"، و"فليصلوا"، وكلها مجزومة بحذف النون؛ لأنها من الأفعال الخمسة. واثنان آخران مسندان إلى ضمير مستتر للغائب المؤنث، وهما "فلتقم" وهو مجزوم بالسكون؛ لأنه صحيح الآخر، و"ولتأت" وهو مجزوم بحذف حرف العلة؛ لأنه معتل الآخر.

**قال تعالى: وَلْيَضْرِبْنَ خُجُرَهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ<sup>١٥٤</sup>.**

هذا أمر من الله تعالى للنساء المؤمنات، ليلقين الخمار (وهو غطاء الرأس) على صدورهن، ليسترن بذلك شعورهن، وأعناقهن، ولئلا يبدو شيء من النحر والصدر، وفي هذا دليل على تغطية الوجه لأن الخمار هو الذي تغطي به المرأة رأسها فإذا أنزلته على صدرها لتغطيه، غطت ما بينهما وهو الوجه، وفي لفظ الضرب مبالغة في الصيانة والتستر<sup>١٥٥</sup>.

قوله: "وليضربن" فعل مضارع لجماعة نساء غائبات، مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه النسكون الظاهر لاتصال نون النسوة به. وقرأ الجمهور اللام بالتسكين، لأنها وقعت بعد الواو، وقرأت بكسرها، وقد ذكر لقراءة الجمهور توجيه آخر وهو: أنهم قرءوا "وليضربن" بتسكين اللام التي هي للأمر؛ وذلك كتسكين فخذ<sup>١٥٦</sup>.

هذا عن فعل الغائب المقترن بلام الأمر وهو الأصل والأكثر، وقد تدخل لام الأمر على فعل المتكلم والمتكلمين أيضا ولكنه قليل، وقد ورد ذلك في آية واحدة على قراءة الجمهور في قوله تعالى: وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ<sup>١٥٧</sup>.

أي: وقال الكفار للمؤمنين: ارجعوا عن دينكم إلى ديننا واتبعوا سبيلنا، ونحن نحمل عنكم الإثم والعقاب إن كان هناك عقاب، أي نتحمل آثام خطاياكم يوم القيامة. كما يقول القائل: افعل هذا وخطيئتك في رقبتي<sup>١٥٨</sup>.

والشاهد في قوله "ولنحمل" حيث دخلت لام الأمر على فعل مضارع للمتكلمين، قال العكبري عند إعراب "ولنحمل خطيئكم": «هذه لام الأمر، وكأنهم أمروا أنفسهم، وإنما عدل إلى ذلك عن الخبر لما فيه من المبالغة في الالتزام كما في صيغة التعجب»<sup>١٥٩</sup>.

### ج. صيغة الأمر باسم الفعل:

اسم الفعل: هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كـ "شَتَّانَ" فإنه اسمٌ، ناب عن فعل ماضي وهو "افترق"، و"أوه" فإنه اسمٌ، ناب عن فعل مضارع وهو "أتوجَّع"، و"صه" فإنه اسمٌ، ناب عن فعل أمرٍ وهو "اسكت"، والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيد الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان، والمراد بالاستعمال كونه عاملا لا معمولا، أي هو ألفاظٌ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على صيغها ومعانيها، وهي غير متصرفة تصرف الأفعال، لا في نفسها، ولا في معمولها، من حيث التقديم والتأخير، أي يجب أن يكون المعمول متأخرا عنها، ولا تتصرف تصرف الأسماء من حيث محل إعرابي مثل المتبدأ والفاعل وغير ذلك<sup>١٦٠</sup>.

وهي تشبه الأسماء من حيث اللفظ، وذلك لقبولها علامةً من علاماتها وهي التنوين، وعدم قبولها أيّ علامة من علامات الفعل. وتشبه الفعل من حيث النيابة عنه وذلك لدلالاتها على ما تدلّ عليه الأفعال.

وأكثر هذه الألفاظ قد ورد بمعنى الأمر<sup>١٦١</sup>، مثل: "صَهْ" أي: اسكُتْ، و"مَهْ" أي: اكْفُفْ، و"زويد زيدا" أي: أزودهُ وأمهله، و"هلم" أي: هات أو أقبل، و"بله" أي: دَعْ،

و"دونك"، و"هَاء"، و"هَاءَك" أي: نخذ، و"عليك" أي: إِلْزَمَ، و"إليك" أي: تَنَحَّ، و"نزال" أي: انزل، و"مكائنك" أي: أثبت، و"وراءك" أي: تأخر، و"أمامك" أي: تقدم، و"حيَّهَل الصلاة" أي: ائت الصلاة أو عَجَّل أو اقبل، و"هات"، و"هيت"، و"هَيَّاه"، أي: أَسْرِع، و"آمين" أي: استجب<sup>١٦٢</sup>.

وهذه الأسماء للأفعال تلزم صيغة واحدة للجميع فلا تُثنى ولا تُجمع ولا تُؤنث<sup>١٦٣</sup>، مع كونها أسماء؛ لأنها نابت مناب فعل فيقال: "صَة" للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا ما لحقته "كاف" المخاطبة، فيراعى فيه المخاطب، فيقال: "عليك"، "عليك"، "عليكما"، "عليكم"، "عليكن"<sup>١٦٤</sup>.

وهذه الأسماء تنقسم إلى قسمين: منها ما كان على حالته من أول الأمر ك"صَة"، و"هَلْمَ" و"هَيَّا" و"إيه" بمعنى "امض في حديثك"، ومنها ما نُقِلَ عن غيره إليه، وهو: إمَّا منقول عن "ظرف" نحو: وراءك، أمامك، دونك، مكائنك، وإما عن "جارٍ ومجرور" نحو: عليك، وإليك" ولا يقاسُ على هذه الظروف غيرها، ولا تستعمل إلا متصلةً بضمير المخاطب لا الغائب، وموضع الضمير جرٌّ بالإضافة مع الظروف، وجرٌّ بالحرف مع المنقول من الحروف، فإذا قيل: عليكم كلُّكم أنفسكم، جاز رفع "كل" توكيداً للضمير المستكن، وجرُّه توكيداً للمجرور<sup>١٦٥</sup>.

وإما منقولٌ عن مصدرٍ وهو على نوعين: الأول: مصدرٌ استعمل فعله، نحو: "رُوَيْدَ بكراً"، أي: "أمهله"، فإنهم قالوا: "أرودُهُ إروداً"، بمعنى "أمهله إمهالاً"، ثم صَغَرُوا المصدر (الإرود) بعد حذف زوائده، وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تارةً مضافاً إلى مفعوله، فقالوا: "رويدَ زيداً"، كقوله تعالى: فَضْرَبَ الرَّقَابِ (محمد٤)، وتارةً منوناً ناصباً للمفعول، فقالوا: "رُوَيْدُ زيداً"، كما يقال: "ضرباً زيداً في الأمر"<sup>١٦٦</sup>، ثم نقلوه من المصدرية وسَمَّوْا به فعله فقالوا: رُوَيْدَ زيداً<sup>١٦٧</sup>.

ثاني: مصدرٌ أهْمِلَ فعله نحو "بَلَّة" فإنه في الأصل مصدرٌ فعلٍ مُهْمَلٍ مرادفٍ ل"دَع" و"اترك" يقال: بَلَّة عليّ، بالإضافة للمفعول، كما يقال: تَرَكْ عليّ، ثم نقلوه وسَمَّوْا به فعله فقالوا: بَلَّة عليّاً، بنصب المفعول، وبناء "بَلَّة" على الفتح على أنه اسمُ فعلٍ<sup>١٦٨</sup>.

وأما فائدة وضع هذه الأسماء والغرض الذي جيئت لأجله، فهو السعة في اللغة، والمبالغة، والإيجاز، والاختصار، كما ذكر ذلك ابن جني حيث قال: «فلما اجتمع في تسمية هذه الأفعال ما ذكرناه من الاتساع ومن الإيجاز ومن المبالغة، عدلوا إليها بما ذكرنا من حالها...»<sup>١٦٩</sup>.

## صيغة الأمر باسم الفعل واستخدامها في القرآن:

اتضح مما سبق أن أسماء الأفعال أُلْفَاطٌ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على صيغها ومعانيها، واتضح أيضاً أنها تنقسم إلى قسمين من حيث الدلالة على الأمر:

أحدهما: ما يدل على الأمر من أصل وضعه، نحو: هَلَمْ، هَيْتَ، هاء... وغيرها.

والثاني: ما نقل عن غيره إليه، وهو: إمّا منقول عن "ظرف" نحو: مكانك، وإمّا

عن "جارٌّ ومجرور" نحو: عليك، وإمّا عن مصدر، نحو: رويداً زيداً.

وأما القرآن الكريم فقد جاء بقسميها المنقولة وغيرها، وهما البيان:

قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ<sup>١٧٠</sup>.

أي: أصلحوا أنفسكم، واحفظوها عن ملابسة المعاصي والإصرار على الذنوب<sup>١٧١</sup>.

وقد جاء الأمر في هذه الآية الكريمة على صيغة اسم فعل الأمر وهو "عليكم" وبه انتصب

أنفسكم، لأنه يتعدى إلى المفعول، إذ التقدير: الزموا أنفسكم، أي: هدايتها وحفظها مما يؤذيها،

"ف"عليكم" هنا يرفع فاعلاً، تقديره: عليكم أنتم؛ ولذلك يمكن أن يُعطف عليه مرفوع؛ نحو:

"عليكم أنتم وزيدٌ الخير"<sup>١٧٢</sup>.

واختلف العلماء في الضمير المتصل بها وأخواتها، نحو: إليك ولديك ومكانك، فالصحيح

أنه في موضع جرٍّ؛ كما كان قبل أن تنقل الكلمة إلى اسم الفعل، وهذا رأي سيبويه<sup>١٧٣</sup>.

وقال أبو البقاء- بعد أن جعل "كُم" في موضع جرٍّ بـ"على" بخلاف "رؤيدكم"-: «فإن

الكاف والميم هناك للخطاب فقط، ولا موضع لهما، لأن "رويداً" قد استعملت اسماً للأمر

للمواجه من غير كاف الخطاب»<sup>١٧٤</sup>.

وقال ابن الخطيب: «قال النحويون: "عليك، وعندك، ودونك" من جملة أسماء

الأفعال... فيعدونها إلى المفعول، وقيمونها مقام الفعل، وينصبون بها، فيقال: "عليك زيداً"، كأنه

قال: خذ زيداً فقد علاك، أي أشرف عليك، وعندك زيداً، أي حضرك فَخَذَهُ، و"دونك"، أي

قَرَّبَ منك فخذ، فهذه الأحرف الثلاثة لا اختلاف بين النحويين في إجازة النصب بها»<sup>١٧٥</sup>.

وقال تعالى: قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا<sup>١٧٦</sup>.

أي: قل يا محمد لهؤلاء المفتريين: أحضروا شهداءكم الذين يشهدون أن الله تعالى حرم هذا

الذي تزعمونه محرماً عليكم<sup>١٧٧</sup>.

فقوله: "هَلُمَّ" اسم فعل أمر بمعنى "أحضروا"، و"شهدائكم" مفعول به؛ لأن اسم الفعل يعمل عمل مستمّاه من تعدُّ ولزوم، كما سبق تفصيل ذلك .

وللعرب فيها لغتان: لغة الحجاز، ولغة تميم:

فأما لغة الحجاز: فإنها تلزم في هذه الكلمة حالة واحدة لا تتغير عنها، فيقال: "هَلُمَّ"، سواء أسندت لمفرد أم مثنى أم مجموع أم مؤنث. وهي على هذه اللغة عند النحاة اسم فعل.

وأما لغة تميم: فتلحِقُها الضمائر كما تلحِقُها سائر الأفعال، فيقال: هَلُمَّ، هَلُمَّا، هَلُمُّوا، هَلُمِّي، هَلُمُّنْ. فعلى هذه اللغة هي فعل صريح لا يتصرف<sup>١٧٨</sup>.

قال الله تعالى: وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ<sup>١٧٩</sup>. معنى الآية: ويوم نجمع الخلق لموقف الحساب جميعاً، ثم نقول للذين أشركوا بالله: امكنوا مكانكم، واثنوا، وقفوا في موضعكم، مع شركائكم الذين عبدتموهم من الآلهة والأوثان...<sup>١٨٠</sup>.

في هذه الآية الكريمة "مكانكم" اسم فعل أمر، واقع موقع الأمر تقديره "اثنوا" عند البعض، و"الزُموا"، وفي معنى "اثنوا" قول الشاعر<sup>١٨١</sup>: [الوافر]

وَقَوْلِي كُلَّمَا حَشَأْتُ وَحَاشَتْ مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي<sup>١٨٢</sup>

وقد فسره الزمخشري: بـ"الزُموا" أي: الزموا مكانكم<sup>١٨٣</sup>، وكذلك أبو البقاء، فقال: «"مكانكم" ظرف مبني؛ لوقوعه موقع الأمر، أي الزموا»<sup>١٨٤</sup>.

وأيد ابن عاشور هذا التفسير كذلك حيث قال: «"مكانكم" منصوب على المفعولية بفعل محذوف تقديره: "الزموا مكانكم" واستعماله هذا شائع في كلام العرب في الأمر بالملزمة مع التزام حذف العامل فيه حتى صار بمنزلة أسماء الأفعال الموضوعية للأمر، نحو: صه، ويقترن بضمير مناسب للمخاطب من افراد وغيره»<sup>١٨٥</sup>.

ويرى أبو حيان: أن تقديره بـ"الزموا" ليس بجيد؛ لأن اسم الفعل يعمل عمل مسماه في التعدى واللزوم، ولكون "مكانك" لازم، قدره النحويون "اثبت" وهو لازم أيضاً؛ ولو كان تقديره "الزموا" لتعدى "مكانك" كما يتعدى "الزموا"<sup>١٨٦</sup>.

واختلِفَ في فتحة "النون" في "مكانكم" أهي حركة إعراب أو بناء، منهم من ذهب إلى أنها حركة بناء لقيام "مكانكم" مقام فعل الأمر<sup>١٨٧</sup>. ومنهم من ذهب إلى أنها حركة إعراب<sup>١٨٨</sup>.

وقال الله تعالى: وَرَأَوُذَّةَ النَّبِيِّ هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ

يخبر سبحانه وتعالى عن امرأة العزيز التي كان يوسف في بيتها، وقد أوصاها زوجها بإكرامه، فطلبت منه برفقٍ ولين أن يُواقعها، ودعته أن يضاعفها، وذلك أنها أحبته لجمالها وشبابه حباً شديداً، إلى أن تحملت له وغلقت أبواب البيوت، وأمرته بأن يسرع إليها...<sup>١٩٠</sup>.

"هَيْت" هاهنا اسم لفعل أمر بمعنى: تعال، هَلِّمْ، وأسرع، وفي هَيْتَ قراءات كثيرة<sup>١٩١</sup>. ومعنى "هيت لك" على جميع القراءات "هَلِّمْ" و"تعال" وأقبل إلى ما أدعوك إليه، لأنها من أسماء الأفعال<sup>١٩٢</sup>.

**قال تعالى:** ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا<sup>١٩٣</sup>.

لما يطلب المنافقون والمنافقات من المؤمنين يوم القيامة أن ينتظروهم ويستضيئوا بنورهم ليرون الطريق، وذلك حين يطفأ نور المنافقين، فيقول لهم المؤمنون سخرياً واستهزاءً بهم، ارجعوا من حيث جئتم، واطلبوا لأنفسكم هناك نوراً<sup>١٩٤</sup>.

فقوله: "وراءكم" في هذه الآية الكريمة اسم لفعل الأمر، "ارجعوا" وفيه ضمير فاعل وليس ظرفاً لـ"ارجعوا" قبله. يقول الأنباري: «وراء - هاهنا - اسم لـ"ارجعوا" وليس بظرف لـ"ارجعوا" قبله، وفيه ضمير لقيامه مقام الفعل، ولا يكون ظرفاً للرجوع؛ لأن لفظ الرجوع يغني عنه، ويقوم مقامه»<sup>١٩٥</sup>.

ويقول أبو البقاء: «وراءكم اسم الفعل فيه ضمير الفاعل، أي: "ارجعوا ارجعوا"، وليس بمعروف لقله فائدته، لأن الرجوع لا يكون إلا إلى الورا»<sup>١٩٦</sup>.

**قال الله تعالى:** فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمِ اقْرَءُوا كِتَابِي<sup>١٩٧</sup>.

يخبر الله سبحانه وتعالى عن سعادة من يؤتى كتاب أعماله يوم القيامة بيمينه، وإبتهاجه وسروره بذلك، وأنه من شدة فرحه يقول لكل من لقيه: خذوا اقرءوا كتابي، أو تعالوا اقرءوا كتابي...<sup>١٩٨</sup>.

موضع الشاهد قوله: "هاؤم" وهو اسم فعل الأمر بمعنى "خذوا"، وهو المشهور، وقيل: معناه "تعالوا"، وقيل: معناه "هَلِّمْ"<sup>١٩٩</sup>.

وقيل: معناه "اقصدوا" لأنه مركب من هاء التنبيه، و"أموا" من الأمّ، وهو القصد، فصييره التخفيف والاستعمال إلى "هاؤم"، وقيل: "الميم" ضمير جماعة الذكور<sup>٢٠٠</sup>.

وفي هذه الكلمة لغتان: وذلك أنها تكون اسم فعل، وتكون فعلاً صريحاً، ومعناه في الحالين: "خذ"، فإن كانت اسم فعل، وهو محل الاستشهاد<sup>٢٠١</sup>.

## صيغة المصدر النائب عن فعل الأمر:

المصدر في اللغة: هو ما يصدر عنه الشيء، أو هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل وترده

٢٠٢

وفي الاصطلاح: "المصدر صيغة اسمية تدل على مجرّد الحدث"، أو بعبارة أخرى: المصدر اسم للحدث، وليس لصيغته وشكله أية دلالة<sup>٢٠٢</sup>.

ومن أجل ذلك، كان المصدر يدل على حدث مجرد من الزمان والمكان والفاعل والعدد والجنس. فالمصدر (ضَرَبَ) لا يدل على غير الحدث المعروف، لأنه لا يدل على زمن الضرب ولا مكانه ولا فاعله ولا عدد الضاربين ولا على جنسه، أمذكر هو أم مؤنث، بمعنى أن حدث المصدر ذهني، أي هو مفهوم للضرب.

و إذا ذكر المصدر الأصلي في الجملة باعتباره مصدرًا صريحاً<sup>٢٠٤</sup>، جاء لغرض معنوي خاص؛ كتأكيد معنى عامله، أو بيان عدده أو نوعه، يكون منصوباً بعامل قبله، سواءً كان هذا العامل المذكوراً في التركيب نحو: اضرب ضرباً-وفي هذه الحالة يسميه النحاة مفعولاً مطلقاً<sup>٢٠٥</sup>- أو محذوفاً نحو: ضرباً يا زيد، أي اضرب، وفي هذه الحالة ينوب المصدر الصريح عن عامله المحذوف فيحل محله، ويعمل عمله في رفع الفاعل ونصب المفعول.

وقد يرفع هذا المصدر المنصوب بعامل محذوف إذا أريد زيادة المبالغة في الدوام نحو: صبرٌ يا زيد<sup>٢٠٦</sup>، وقد رفعه سيبويه على إضمار مبتدأ، أي يكون هذا المصدر خبراً لمبتدأ محذوف، مثل: فصبرٌ جميل، كأنه يقول: الأمر صبرٌ جميل<sup>٢٠٧</sup>.

ويقول المبرد: «فمن المصادر ما يكثر استعماله، فيكون بدلاً من فعله...»<sup>٢٠٨</sup>.

ثم يقول: «وإنما يحسن الإضمار ويطرّد في موضع الأمر؛ لأن الأمر لا يكون إلا بفعلٍ، نحو قولك: ضرباً زيداً، إنما أردت: اضرب ضرباً، وكذلك ضربٌ زيد»<sup>٢٠٩</sup>.

## صيغة المصدر النائب عن فعل الأمر واستخدامها في القرآن:

المصدر الذي يعيننا في دراستنا هذه هو ما ناب عن فعل الأمر، وجرى مجراه. وقد جاء به

القرآن الكريم، منها:

قال الله تعالى: وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا<sup>٢١٠</sup>.

في هذه الآية يأمر الله سبحانه وتعالى بالإحسان إلى الوالدين، وبرهما، وإكramهما.

وموضع الشاهد هو قوله وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، حيث جاء الأمر بصيغة المصدر النائب عن فعل الأمر -على القول الراجح- وهو "إحساناً" وهو واقع موقع فعل الأمر كأنه قال: وأحسنوا بالوالدين.

قال تعالى: وَيَلِّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ<sup>٢١١</sup>.

أي: هلاك ودمار وعذاب شديد، لكل من يغتاب الناس ويطعن في أعراضهم، ومن يعيب الناس وينال منهم بالحاجب والعين<sup>٢١٢</sup>.

و"هُمَزَةٌ" صيغة مبالغة للهمز، وهو في اللغة الضرب باليد والعصا، والهُمَزَةُ: من يهمز أخاه في قفاه من خلفه يعيب، فالهمز كلام من وراء القفا بالاستهزاء<sup>٢١٣</sup>.

و"لُّمَزَةٌ" صيغة مبالغة من اللمز، وهو في اللغة كالغمز في الوجه، تلمزه بفيك بكلام خفيّ، ورجل لُمَزَةٌ: يعيبك في وجهك لا من خلفك، وهو من اللَّمَزَ، ورجلٌ هُمَزَةٌ: يعيبك من خلفك، ومعنى هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ، أي: كثير هذين الفعلين<sup>٢١٤</sup>.

قوله: "ويلٌ" مبتدأ، وجاز الابتداء به، وإن كان نكرةً؛ لأن في الكلام معنى الدعاء، والدعاء من المسوغات، سواء كان دعاء له نحو: "سلامٌ عليكم" أو دعاء عليه كهذه الآية، وما بعده الخبر.

ويجوز أن ينتصب على المصدر بفعل مقدّر، نحو: ألزمهم الله ويلاً، أو أهلكه الله... لأن "ويلاً" وأخواته وهي: "ويح" و"ويس" و"ويّه" و"ويب" من المصادر المنصوبة بأفعال من غير لفظها، على حد قعدت جلوساً، وتلك الأفعال واجبة الاضمار، لم يستعمل إظهارها البتة؛ لأنها جعلت بدلاً من اللفظ بالفعل، وإذا فصل عن الإضافة فالأحسن فيه الرفع نحو: "ويل له" وإن أضيف نصب نحو: ويل أبي جهل، ولم يستعمل العرب منه فعلاً؛ لأن فاءه وعينه من حروف العلة، ولم يأت في كلامهم ما فأؤه وعينه من حروف العلة إلا مثل هذه الكلمات المعدودة<sup>٢١٥</sup>.

و"الويل" لفظ الذم والسخط، وهي كلمة كل مكروب، معناها: الحزني، والعذاب، والهلكة، قال الخليل: «الويل حلول الشر»<sup>٢١٦</sup> وقال الأصمعي: الويل التفجع<sup>٢١٧</sup>، وقال سيبويه: "ويل" «يقال لصاحب الشر والهلكة»<sup>٢١٨</sup>. وقيل: الويل: الحزن. وقيل: "ويل" دعاء عليه<sup>٢١٩</sup>.

وقال تعالى: قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبِّرْْ جَمِيلٌ<sup>٢٢٠</sup>، أي: قال بل زينت وحسنت لكم أنفسكم أمراً في يوسف ففعلتموه، وليس الأمر كما تقولونه، أن الذئب أكله،

فسأصبر صبراً جميلاً، لا شكوى فيه ولا جزع، على هذا الأمر الذي اتفقت عليه حتى يفرجه الله بعونه ولطفه<sup>٢٢١</sup>.

قوله: " فصبرٌ " مصدر نائب مناب فعل الأمر، تقديره: "اصبر صبراً"، أو أن يكون التقدير: "اصبري يا نفسُ صبراً"، فكأن يعقوب رجع إلى مخاطبة نفسه، وأمرها بصبر جميل، وعدل عن النصب إلى الرفع للدلالة على الثبات والدوام<sup>٢٢٢</sup>.

أما رفع "فصبرٌ" فيجوز أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: صبرٌ جميل أمثلُ بي من غيره، أو صبر جميل أولى بي، أو صبرٌ جميل لي أو عندي. ويجوز أن يكون خبراً محذوف المبتدأ، تقديره: فصبري صبرٌ جميلٌ، أو أمري وشأني صبرٌ جميلٌ. وقرأ أبي وعيسى ابن عمر: "فصبراً جميلاً" بالنصب، وتخریجها على المصدر الخبري، أي: أصبر صبراً، أو لأصبرنَّ صبراً<sup>٢٢٣</sup>، وهذا التخریج ضعيف عند سيبويه، ولا يصلح النصب في مثل هذا إلا مع الطلب<sup>٢٢٤</sup>، فكأن التقدير عنده: اصبري يا نفس صبراً.

وقال ابن عاشور: «والمعنى على الإنشاء أوقع»<sup>٢٢٥</sup>.

## الخاتمة

بدا لنا من دراسة هذا البحث ما يلي:

- أن النحاة الأوائل لم يضعوا حدّاً صريحاً للأمر، وإنما كان حديثهم يتجه دائماً إلى صيغة مخصوصة من صيغ الأمر وهي (فعل الأمر)، و أما المحدثون من النحويين، فقد أعطوا للأمر حدّاً صريحاً، أو مشتقاً على جميع صيغ الأمر.
- للأمر صيغ صريحة متعددة: كالأمر بالفعل، والأمر بالفعل المضارع المقترن بلام الأمر، والأمر باسم الفعل، والأمر بالمصدر النائب عن فعل الأمر.
- قد أُحصيت مواضع أفعال الأمر في القرآن الكريم فكانت تبلغ (١٨٤٨) موضع، ولكن في كل هذه المواضع جاءت غير مؤكدة بالنون، في جميع القراءات المتواترة والمشهورة، وكذلك جاء المضارع المحزوم بلام الأمر متعينا غير محتمل في ثمانين موضعاً في القرآن الكريم، ولم يؤكد بالنون ولا في موضع واحد في جميع القراءات.
- ثبت من خلال استعمالات الأمر في القرآن الكريم، أنه يورد المعنى الواحد بألفاظ وبطرق مختلفة، بمقدرة فائقة خارقة، تنقطع في حليتها أنفاس الموهوبين من الفصحاء والبلغاء، وهذا إنما يدل على براعته وتفوقه في تصريف القول، وثروته في أفانين الكلام،

ومن هذا يُفهم أن القرآن الكريم وسَّع استعمالات الأمر كانت لم توسَّع في ذلك النهضة العربية نفسها، وفي الختام أسأل الله تعالى أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه.

### الهوامش

<sup>١</sup> اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تیمة، ص: ٤٤٩ - ٤٥٠، تحقيق وتعليق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، توزيع: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة السابعة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

<sup>٢</sup> محمد: ١٩.

<sup>٣</sup> الطلاق: ٧.

<sup>٤</sup> البقرة: ١٨٣.

<sup>٥</sup> الأنبياء: ١٠٨.

<sup>٦</sup> العلق: ١.

<sup>٧</sup> البقرة: ٢٨١.

<sup>٨</sup> تاج اللغة وصحاح العربية الصحاح لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ٥٠٥/٢، الحواشي: عبد الله بن بري، مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

<sup>٩</sup> مجمل اللغة، ص: ٥٩، مادة "أمر"، تحقيق: الشيخ شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

<sup>١٠</sup> الأعراف: ١٩٩.

<sup>١١</sup> الشورى: ٥٣.

<sup>١٢</sup> لسان العرب ٢٧/٤، مادة "أمر".

<sup>١٣</sup> الأعراف: ١٩٩.

<sup>١٤</sup> آل عمران: ١٥٩.

<sup>١٥</sup> التوبة: ٤٨.

<sup>١٦</sup> طه: ٦٢.

<sup>١٧</sup> إبراهيم: ٢٢.

<sup>١٨</sup> مريم: ٣٥.

<sup>١٩</sup> الأنفال: ٤٢.

<sup>٢٠</sup> التوبة: ٢٤.

<sup>٢١</sup> البقرة: ١٠٩.

<sup>٢٢</sup> النحل: ١.

<sup>٢٣</sup> الرعد: ٢.

<sup>٢٤</sup> السجدة: ٥.

<sup>٢٥</sup> الشورى: ٥٣.

<sup>٢٦</sup> آل عمران: ١٥٤.

<sup>٢٧</sup> آل عمران: ١٥٤.

<sup>٢٨</sup> الطلاق: ٩.

<sup>٢٩</sup> هود: ٩٧.

<sup>٣٠</sup> انظر في هذه الأوجه: الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ٨٨/٢، وما بعدها، مكتبة الغزالي، دمشق، ومؤسسة مناهل العرفان، بيروت-لبنان، بلا رقم الطبعة وبلا تاريخها، و اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي ٤٢٤/٢، وما بعدها، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعية: الدكتور محمد سعد رمضان حسن، والدكتور محمد المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

<sup>٣١</sup> الكتاب ١/١٢، ١٧، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

<sup>٣٢</sup> المصدر نفسه ١/١٣٧.

<sup>٣٣</sup> المقتضب ٢/١٣٠، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، بلا رقم الطبعة، سنة ١٣٩٩هـ.

<sup>٣٤</sup> الأصول في النحو ٢/١٧٠، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

<sup>٣٥</sup> اللُّمَع في العربية ص ١٠٩، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

<sup>٣٦</sup> أعني حداً نحويّاً وإلا فهو عزّف الأمر في كتابه "الكشاف" تعريفاً بلاغياً، سأذكره في "حد البلاغيين للأمر" إن شاء الله.

<sup>٣٧</sup> المفصل في صنعة الإعراب ص: ٣٢٩، التلقيم: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

<sup>٣٨</sup> شرح المفصل ٤/٢٨٩، التلقيم: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

<sup>٣٩</sup> الكافية ٢/٢٦٧، "مع شرح الرضي عليها" دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، بلا رقم الطبعة وبلا تاريخها.

<sup>٤٠</sup> شرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٧

<sup>٤١</sup> المدثر: ٢.

<sup>٤٢</sup> شرح التسهيل ١/١٧، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد ود. محمد بدوي المختون، هجر، جيزة، أمبابة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

<sup>٤٣</sup> شرح شذور الذهب لابن هشام، ص: ٢٢، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بلا اسم الناشر، ولارقم الطبعة ولاتاريخها.

<sup>٤٤</sup> القواعد الأساسية للغة العربية للسيد أحمد الهاشمي ص: ٢٧، تدقيق وتعليق: أنس بدوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

<sup>٤٥</sup> البقرة: ٢٧.

<sup>٤٦</sup> الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ١/١٢١، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

<sup>٤٧</sup> مفتاح العلوم ص: ٤٢٨، التحقيق: الدكتور عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

<sup>٤٨</sup> المصدر السابق ص: ١٥٢.

<sup>٤٩</sup> الإيضاح في علوم البلاغة ص: ١٠٣، تحقيق: غريد الشيخ محمد، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

<sup>٥٠</sup> كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص: ٥٣٠، راجعه وضبطه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

<sup>٥١</sup> علوم البلاغة" البيان والمعاني والبديع" لأحمد مصطفى المراغي، ص: ٥٧، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع لأحمد بن إبراهيم الهاشمي الأزهرى المصري ص: ٥١، اعتنت به نجوى أنيس ضو، لدار إحياء التراث العربى بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، وعلم المعاني-البيان-البديع للدكتور عبد العزيز عتيق ص: ٧١، دار النهضة العربية، بيروت، بلا رقم الطبعة والتاريخ، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة لعبد المتعال الصعيدي ٤٦/٢، مكتبة الآداب، القاهرة، بلا رقم الطبعة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، والمعاني في ضوء أساليب القرآن للدكتور عبد الفتاح لاشين، ص: ١٢١، دار الفكر العربى، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

<sup>٥٢</sup> معجم القواعد العربية في النحو والتصريف لعبد الغنى الدقر، ص: ١٨٥، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

<sup>٥٣</sup> إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، ص: ٨١، تحقيق ودراسة: د.محمد المهدي عبد الحى عمّار سالم، عمادة البحث العلمي للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

<sup>٥٤</sup> شرح المفصل ٢٩٠/٤.

<sup>٥٥</sup> المصدر نفسه ٢٩٠/٤، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، للإمام كمال الدين، أبي البركات الأنباري، المسألة السابعة بعد المائة، ٧٣٧/٢-٧٤١، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربى، المكتبة التجارية بمصر، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

<sup>٥٦</sup> المهموز: هو ما يكون أحد أصوله ف، ع، ل همزة، انظر: المغني الجديد في علم الصرف ص: ١٤٣.

<sup>٥٧</sup> طه: ١٣٢.

<sup>٥٨</sup> البقرة: ٢١١.

<sup>٥٩</sup> أدب الكاتب ص: ١٥٣.

<sup>٦٠</sup> المعجم المفصل في تصريف الأفعال العربية لمحمد باسل عيون السود، ص: ٦٥، ٧٥، ٧٨، ٨٣، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

<sup>٦١</sup> البقرة: ٣٥.

<sup>٦٢</sup> دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عزيمة، القسم الأول ٤٦٢/٣، دار الحديث القاهرة بلا رقم الطبعة وبلا تاريخها.

<sup>٦٣</sup> الأشباه والنظائر في النحو للعلامة جلال الدين السيوطي ٣١٨/٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

<sup>٦٤</sup> أسرار العربية للأنباري، ص: ٢٢٨، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هُبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

<sup>٦٥</sup> كتاب الإنصاف للأنباري، المسألة الثانية والسبعين، ٥٢٤/٢، ٥٢٩.

<sup>٦٦</sup> لم أهدت إلى قائل له، وهو بلا نسبة في معني اللبيب ١٩٨/١.

<sup>٦٧</sup> والاستشهاد بالبيت في قوله "لتقم" حيث إن الشاعر استعمل أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر، قد احتج به الكوفيون على أن فعل الأمر معرب لا مبني، وأن لام الأمر حذفت حذفاً مستمراً في أمر المخاطب، وجاء هنا على الأصل .

<sup>٦٨</sup> الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين للدكتور ياسين جاسم المحيمد، ص: ٤٧، ٤٨، مراجعة وتقديم: الشيخ محمد بجهة الأثري، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

<sup>٦٩</sup> دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ٤٧٩/٣.

<sup>٧٠</sup> الحجر: ٩٩.

<sup>٧١</sup> جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ٧٤/١٤، دار الفكر، بيروت-لبنان، بلا رقم الطبعة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، وتفسير القرآن العظيم للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، ٧٣٠/٢، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الضاحية-الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

<sup>٧٢</sup> الإسراء: ٢٤.

<sup>٧٣</sup> تفسير ابن كثير ٥٠/٣.

<sup>٧٤</sup> التفسير الكبير ١٩١/٢، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

<sup>٧٥</sup> الحجر: ٨٨.

<sup>٧٦</sup> في قوله: وغداة ريح قد كشفت وقرة إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

الشمال: ريح تهبُّ عن يسار القبلة، انظر: كتاب العين ص: ٤٩٥، مادة "شمل". والقرّة: البرد، انظر: المصدر نفسه ص: ٧٧٥، مادة "قر". يقول: كم من غداة تهب فيها الشمال، وبرد قد ملكت الشمال زمامه، قد كفت عادية البرد عن الناس بنحر الجزر لهم.

<sup>٧٧</sup> الكشاف ٦٥٨/٢.

<sup>٧٨</sup> صفوة التفاسير لمحمد علي الصابوني، ١٦٢/٢، دار القرآن الكريم، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.

<sup>٧٩</sup> الباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي ٢٥٩/١٢.

<sup>٨٠</sup> طه: ٤٣.

<sup>٨١</sup> روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، ٢٨٣/١٦، قراءة وتصحيح: محمد حسين العرب، بإشراف هيئة البحوث والدراسات في دار الفكر، بلا رقم الطبعة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

<sup>٨٢</sup> طه: ٤٤.

<sup>٨٣</sup> تفسير الطبري ١٦٩/١٦.

<sup>٨٤</sup> البقرة: ٣٥.

<sup>٨٥</sup> تفسير ابن كثير ١٠٧/١.

<sup>٨٦</sup> وردت هنا صيغة فعل الأمر للإثنين ولكن ضمير واحد للمذكر والآخر للمؤنث؛ لأن الخطاب لآدم وحواء.

<sup>٨٧</sup> الحج: ٧٧.

<sup>٨٨</sup> معالم التنزيل للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ٢٩٩/٣، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

<sup>٨٩</sup> التحريم: ٦.

<sup>٩٠</sup> تفسير ابن كثير ٤٨٦/٤.

<sup>٩١</sup> هو ما كانت فيه فاء الفعل ولامه معتلتين، نحو: "وعى، ولي"، سُمِّيَ لفيفاً؛ لاجتماع حرفي علة في هذا النوع من الأفعال، وسُمِّيَ مفروقاً؛ لأن الحرف الصحيح فَرَّقَ بين حرفي العلة، انظر: المغني الجديد ص: ١٥٣.

<sup>٩٢</sup> الباب في علوم الكتاب ٩٩/١٧.

<sup>٩٣</sup> البقرة: ٢٣٨.

<sup>٩٤</sup> شرح الشافية ٩٦/١، والكفاية في النحو ص: ١٠٤، والمغني الجديد في علم الصرف ص: ١٦٥.

<sup>٩٥</sup> الباب في علوم الكتاب ٢٢٤/٤، ٢٢٥.

<sup>٩٦</sup> البقرة: ٥١.

<sup>٩٧</sup> الإملاء ص: ٩٤.

- <sup>٩٨</sup> آل عمران: ٤٣.
- <sup>٩٩</sup> تفسير الطبري ٢٦٤/٣.
- <sup>١٠٠</sup> مريم: ٢٥.
- <sup>١٠١</sup> روح المعاني ١٢٠/١٦.
- <sup>١٠٢</sup> التحريم: ١٠.
- <sup>١٠٣</sup> تفسير ابن كثير ٣٩٣/٤.
- <sup>١٠٤</sup> فصلت: ١١.
- <sup>١٠٥</sup> في تفسير هذه الآية الكريمة كلام طويل للعلماء المفسرين، من أراد التفصيل فليُنظر: تفسير الطبري، ٩٨/٢٤ واللباب في علوم الكتاب، ١٠٨/١٧ وما بعدها، وروح المعاني ١٥٧/٢٤، وتفسير القرطبي ٣٤٣/١٥.
- <sup>١٠٦</sup> الأحزاب: ٣٢.
- <sup>١٠٧</sup> تفسير القرطبي ١٧٨/١٤، وما بعدها، وتفسير ابن كثير ٦٣١/٣.
- <sup>١٠٨</sup> الأحزاب: ٢٨.
- <sup>١٠٩</sup> فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، ٢٧٥/٤ - ٢٧٦، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- <sup>١١٠</sup> شرح قطر الندى وبلّ الصدى ٤٦-٤٧.
- <sup>١١١</sup> الكتاب ١٣٨/١.
- <sup>١١٢</sup> المصدر نفسه ٨/٣.
- <sup>١١٣</sup> شرح المفصل ١٤٤/٥.
- <sup>١١٤</sup> المصدر نفسه ص: ١٧٣.
- <sup>١١٥</sup> رواه البخاري، في كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم الحديث: ٦٠١٨، انظر: صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ص: ١٠٥٢، دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- <sup>١١٦</sup> عيون الأخبار لابن قتيبة ٢٣٣/٢، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م.
- <sup>١١٧</sup> والشاهد فيه قوله: "فليتق الله" حيث دخلت لام الأمر على المضارع المسند للغائب، وهو الغالب، لم أعثر على ديوانه وهو في العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق

القيرواني ٢/٢٨٤، تحقيق: د. عبد الحميد هندأوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

<sup>١١٨</sup> رواه الترمذي، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجال ونساء، رقم الحديث: ٢٣٤، وقال: حديث حسن صحيح، انظر: جامع الترمذي للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، ص: ٦٤، الإشراف والمراجعة: صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

<sup>١١٩</sup> النور: ٥٨.

<sup>١٢٠</sup> المقتضب ١٣١/٢، وشرح مُلحة الإعراب للقاسم بن علي بن محمد الحريري البصري، ص: ١٢٤، تحقيق: غريد يوسف الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

<sup>١٢١</sup> الطلاق: ٧.

<sup>١٢٢</sup> البقرة: ٢٨٢.

<sup>١٢٣</sup> الحج: ٢٩.

<sup>١٢٤</sup> المقتضب، ١٣٢/٢.

<sup>١٢٥</sup> الذين قرءوا بالتسكين هم: عاصم، وحمة، والكسائي، و نافع في قراءة قالون عنه، والذين قرءوا بالتحريك هم: ابن كثير وأبو عمر وابن عامر انظر: كتاب السبعة لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، ص: ٤٣٤، ٤٣٥، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، والحجة ص: ٤٧٣، والكشف ١١٦/٢، ١١٧، والنشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجذري، ٣٢٦/٢، الإشراف والمراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بلا مكان الطبعة و بلارقمها وتاريخها، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول ٥٠٧/٢.

<sup>١٢٦</sup> الحج: ٢٩.

<sup>١٢٧</sup> شرح المفصل ١٤٥/٥.

<sup>١٢٨</sup> دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول ٥٠٧/٢.

<sup>١٢٩</sup> وهي قبيلة عظيمة مشهورة من قيس عيلان، من العدنانية، تُنسب إلى سليم بن منصور بن عكرمة، انظر: الصحاح ٤/١٥٨٢، مادة "سلم"، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة ٤/٢٥٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- ١٣٠ معاني القرآن لأبي ذكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، ١٩٧/١، التعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ١٣١ حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/٤.
- ١٣٢ معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص: ٥٥٠.
- ١٣٣ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول ٤٦٣/٣.
- ١٣٤ مفتاح العلوم ص: ٤٢٨.
- ١٣٥ إبراهيم: ٣١.
- ١٣٦ المصدر نفسه ص: ٤٣٠.
- ١٣٧ الإيضاح في علوم البلاغة ص: ١٠٣، والطراز ص: ٥٣٠، ٥٣١.
- ١٣٨ دراسات في أسلوب القرآن، القسم الأول، ٥٠٧/٢ وما بعدها.
- ١٣٩ الحج: ١٥.
- ١٤٠ تفسير القرطبي ٢١/١٢.
- ١٤١ تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٨٠/٣.
- ١٤٢ الحج: ١٥.
- ١٤٣ تفسير القرطبي ٢١/١٢.
- ١٤٤ الحج: ١٥.
- ١٤٥ تفسير القرطبي ٢١/١٢.
- ١٤٦ تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٨٠/٣.
- ١٤٧ حجة القراءات ص: ٤٧٣، والكشف ١١٦/٢، والنشر ٣٢٦/٢.
- ١٤٨ الإملاء ص: ٣٨٧، وتفسير القرطبي ٢٢/١٢.
- ١٤٩ النساء: ٧٤.
- ١٥٠ تفسير ابن كثير ٦٨٥/١.
- ١٥١ اللباب في علوم الكتاب ٤٩٤/٦.
- ١٥٢ النساء: ١٠٢.
- ١٥٣ المصدر السابق ٣٦٤/٥.
- ١٥٤ النور: ٣١.
- ١٥٥ تفسير ابن كثير ٣٧٥/٣.

- <sup>١٥٦</sup> المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ٢٩٦/١١، تحقيق: المجلس العلمي بمكناس، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، بلا رقم الطبعة ١٩٨٨-١٤٠٨ م.
- <sup>١٥٧</sup> العنكبوت: ١٢.
- <sup>١٥٨</sup> تفسير البغوي ٤٦٢/٣.
- <sup>١٥٩</sup> الإملاء ص: ٤٢٥.
- <sup>١٦٠</sup> معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص: ٤٦.
- <sup>١٦١</sup> لأن هناك ألفاظ أخرى قد يرد بمعنى الماضي والمضارع، كـ"هيئات" بمعنى بَعُدَ، و"أَفَّ" بمعنى أتصَجَّرُ وهو قليل. انظر: شرح المفصل ٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٤.
- <sup>١٦٢</sup> الكتاب ١/٢٤١ - ٢٥٣، والمقتضب ٣/٢٠٢ وما بعدها، وشرح المفصل ٣/٣ وما بعدها، وكشف المشكل في النحو ص: ٢٥٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٥.
- <sup>١٦٣</sup> إلا "هَلُمَّ" فإنه يُجعل في لغة بني تميم مثل الفعل يُراعى فيه المخاطب نحو: هَلُمَّ، هَلْمِي، وهَلُمَّا، وهَلُمَّوا، وهَلُمَّنَّ، وأما في اللغة الحجازية فيكون للواحد وللأثنين والجمع على لفظ واحد. انظر: الكتاب ١/٢٥٢، المقتضب ص: ٢٠٢، ٢٠٣.
- <sup>١٦٤</sup> الكتاب ١/٢٥٠.
- <sup>١٦٥</sup> الكتاب ١/٢٥١، ٢٥٢.
- <sup>١٦٦</sup> "رويد" في المثاليين: مصدر نائب عن "أرود" وفاعله مستر وجوباً، و"زيد" في الأول مفعول به مجرور بإضافة المصدر إلى مفعوله، و"زيداً" في الثاني مفعول به منصوب.
- <sup>١٦٧</sup> والدليل على أن "رويد" اسم للفعل، وليس بمصدر كونه مبنياً، بدليل كونه غير منون وغير متصرف. انظر: المقتضب ٣/٢٠٨، ٢٠٩، وأوضح المسالك ص: ٥٨٣.
- <sup>١٦٨</sup> أوضح المسالك ص: ٥٨٣.
- <sup>١٦٩</sup> الخصائص ٣/٤٩، تحقيق: محمد عي النجار، الهيئة المصرية العامة لكتاب، بلا رقم طبعة ١٩٨٨-١٤٠٨ م. وانظر أيضاً: حول أغراض هذه الأسماء، كشف المشكل في النحو ص: ٢٥٦، ٢٥٧.
- <sup>١٧٠</sup> المائة: ١٠٥.
- <sup>١٧١</sup> تفسير الفخر الرازي ١٢/٩٢.
- <sup>١٧٢</sup> اللباب في علوم الكتاب ٧/٥٥٨.

- ١٧٣ الكتاب ٢٥٠/١ .
- ١٧٤ الإملاء ص: ٢٠٥ .
- ١٧٥ تفسير الفخر الرازي ١١١/١٢ .
- ١٧٦ الأنعام: ١٥٠ .
- ١٧٧ معالم التنزيل للبخاري ١٤٠/٢ .
- ١٧٨ الإملاء ص: ٢٣٦، والتحرير والتنوير لابن عاشور ٢٩٤/٢١-٢٩٥، دار التونسية للنشر، تونس، بلا رقم الطبعة ١٩٨٩م .
- ١٧٩ يونس: ٢٨ .
- ١٨٠ تفسير القرطبي ٣٣٣/٨ .
- ١٨١ البيت لقطري بن الفجاءة أو لعمر بن الإطناية، انظر: الدرر ٨٤/٤، والبحر المحيط ١٥٣/٥ .
- ١٨٢ قوله: جشأت، ارتفعت من حُزْنٍ أو فزعٍ، وجاشت، دارت للغثيان، انظر: مجمل اللغة ص: ١٣٢، مادة "جشا"، والمعنى: يتحدث الشاعر عن عقته وبلائه في الحروب، والثبات في المكاره، والسيطرة على ثورة النفس، وتحصين العرض عن كل ما يشينه، وموطن الشاهد: "مكانك"، حيث جاء اسم فعل أمر بمعنى "انبتوا" وليس "الزموا".
- ١٨٣ الكشف ٣٤٣/٢ .
- ١٨٤ الإملاء ص: ٢٨٣ .
- ١٨٥ التحرير والتنوير ١٥٠/١١ .
- ١٨٦ البحر المحيط ١٥٣/٥ .
- ١٨٧ البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١ .
- ١٨٨ الكشف ٣٤٣/٢، واللباب في علوم الكتاب ٣١٤/١٠ .
- ١٨٩ يوسف: ٢٣ .
- ١٩٠ تفسير الطبري ١٧٨/١٢ .
- ١٩١ انظر في قراءات كلمة "هيت": حجة القراءات ص: ٣٥٨، والكشف ٨/٢ وما بعدها، والنشر ٢٩٣/٢، والمحرر الوجيز ٢٣٢/٣، والبحر المحيط ٢٩٤/٥، والإملاء ص: ٣٠٤ .
- ١٩٢ البحر المحيط ٢٩٥/٥، وفتح القدير ١٦/٣، وروح المعاني ٢١٢/١٢ .
- ١٩٣ الحديد: ١٣ .
- ١٩٤ تفسير البخاري ٢٩٦/٤ .

- <sup>١٩٥</sup> البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥١/٢.
- <sup>١٩٦</sup> الإملاء ص: ٤٩٨.
- <sup>١٩٧</sup> الحاقة: ١٩.
- <sup>١٩٨</sup> روح المعاني ٧٩/٢٩.
- <sup>١٩٩</sup> تفسير الطبري ٦١/٢٩، وتفسير القرطبي ١٧٥/١٨.
- <sup>٢٠٠</sup> اللباب في علوم الكتاب ٣٣٢/١٩.
- <sup>٢٠١</sup> المصدر السابق ٣٣١/١٩-٣٣٢، وتفسير القرطبي ٢٦٩/١٨.
- <sup>٢٠٢</sup> المعجم الوسيط لنخبة من العلماء: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، ١/٥١٠، مادة "صدر" دار الدعوة استانبول-تركية، بلا وجم الطبعة و التاريخ.
- <sup>٢٠٣</sup> معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص: ٤٥٠، والمغني الجديد في علم الصرف ص: ٢١٣.
- <sup>٢٠٤</sup> أي: غير مؤول، والمؤول هو الذي ينشأ من سبك الموصولات الحرفية أن، أن، كي، ما، لو مع صلتها نحو: "أريد أن تقوم" أي قيامك، انظر: معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص: ٤٠٤.
- <sup>٢٠٥</sup> أسرار العربية ص: ١٣٧، والنحو الوافي: ١/٢١٠.
- <sup>٢٠٦</sup> معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص: ٤٧٨، والنحو الوافي ٢/٢٢٠ وما بعدها.
- <sup>٢٠٧</sup> الكتاب ٣٢١/١.
- <sup>٢٠٨</sup> المقتضب ٢٢٦/٣.
- <sup>٢٠٩</sup> المصدر السابق ٢٢٦/٣، وانظر أيضاً حول نيابة المصدر عن فعل الأمر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لمحمد بن مصطفى بن حسين الدمياطي الخضري، ١/٣٨٢، تشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، والنحو الوافي ٢/٢٢١.
- <sup>٢١٠</sup> البقرة: ٨٣.
- <sup>٢١١</sup> الهمة: ١.
- <sup>٢١٢</sup> تفسير البغوي ٥٢٣/٤.
- <sup>٢١٣</sup> كتاب العين ص: ١٠٢٠، مادة "همز".
- <sup>٢١٤</sup> المصدر نفسه ص: ٨٨٥، مادة "لمز".
- <sup>٢١٥</sup> البيان في غريب إعراب القرآن ٩٧/١، الإملاء ص: ٤٧، واللباب في علوم الكتاب ٢/٢٠٧.
- <sup>٢١٦</sup> كتاب العين ص: ١٠٧١، مادة "ويل".

- <sup>٢١٧</sup> لم أظفر على المصدر الأصلي، نقلت هذا القول من تفسير ابن كثير ١/١٥٧.
- <sup>٢١٨</sup> الكتاب ١/٣٣١.
- <sup>٢١٩</sup> اللباب في علوم الكتاب ٢/٢٠٧، وتفسير ابن كثير ١/١٥٧.
- <sup>٢٢٠</sup> يوسف: ١٨.
- <sup>٢٢١</sup> تفسير القرطبي ٩/١٥١.
- <sup>٢٢٢</sup> التحرير والتنوير ١٢/٢٣٩، والبحر المحيط ٥/٢٩٠.
- <sup>٢٢٣</sup> البحر المحيط ٢/٢٩٠، والمحزر الوجيز ٩/٢٦٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٩، والإملاء ص:
- <sup>٢٢٤</sup> الكتاب ١/٣٢١.
- <sup>٢٢٥</sup> التحرير والتنوير ١٢/٢٣٩.